جمهورية مصر العربية

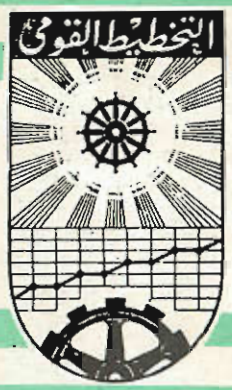

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجيـــــة رقم (١٤٨٥)

تقييم مناهج اعداد الحسابات القومية فى مصـــــر واستخدامها فى التخطيـط

أعـــــداد

د ٠ عثمان محمد عثمان د ٠ سهير ابو العنين

سبتمبر ١٩٨٨

" بسم الله الرحمن الرحيم "

يود الباحثان ان يعبرا عن امتنانهما والشكر لكل من ساعد في اجراء هذه الدراسة ، وبخاصة العاملين في ادارة الحسابات القومية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وفي مقدمتهم الاستاذ / محمد راشد . كما نشكر الزملاء في مركز المعلومات والحاسب الالي بالمعهد ونخص الاستاذ / رمضان عبد المعطي - مدير المركز والاستاذ محمد عبد العال بالشكر على معاونتهما في اجراء بعض الحسابات اللازمة لاتمام الدراسة . ونشكر كذلك الزميل / علاء زهران - الباحث المساعد بالمعهد على جهوده المثمرة والمعاونة في اجراء البحث .

فهرس الدراسة

مقدمة

الفصل الاول :

تطور مناهج اعداد الحسابات القومية فى مصر ومشكلاتها ٢

١ ـ ١ اعداد الحسابات القومية وفق اسلوب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . ٣

١ ـ ٢ اعداد واستخدام الحسابات القومية فى وزارة التخطيط . ٨

١ ـ ٣ اهم المشكلات التى تواجه اعداد الحسابات القومية فى مصر . ١٥

الفصل الثانى :

تحليل ومقارنة تقديرات الناتج والدخل فى الحسابات القومية المصرية ١٩

٢ ـ ١ تقديرات الناتج المحلى والدخل القومى بالاسعار الجارية . ٢٢

٢ ـ ٢ تقديرات الناتج المحلى بالاسعار الثابتة . ٣٣

الفصل الثالث :

تطور اعداد جداول المدخلات / المخرجات واستخدامها فى التخطيط ٣٩

٣ ـ ١ تجربة اعداد جداول المدخلات / المخرجات . ٤١

٣ ـ ٢ استخدام جداول المدخلات والمخرجات فى التخطيط . ٤٥

٣ ـ ٣ جدول ١٩٨٤/٨٣ للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . ٤٨

الفصل الرابع :

نحو منهج متكامل لاستخدام الحسابات القومية فى اعداد خطة التنمية ٥٥

٤ ـ ١ العلاقة بين جدول المدخلات والمخرجات ونظام الحسابات القومية . ٥٥

٤ ـ ٢ بعض استخدامات نظام المدخلات / المخرجات فى التخطيط . ٦٤

٤ ـ ٣ تحديث جدول المدخلات / المخرجات ومشكلة الاسعار . ٧١

٤ ـ ٤ استخدام نظام متكامل للحسابات التخطيطية . ٧٨

خاتمـــــة .

قائمة المراجـــــع .

مقدمة

تقوم الحسابات القومية بدور مزدوج لخدمة اغراض التخطيط ، فهي من ناحية تعد اداة للمعلومات تخدم اغراض التحليل والتنبؤ والتخطيط ، كما ان بعض انواعها مثل الموازين وجداول المدخلات والمخرجات تمثل ادوات تخطيطية مباشرة . ويوضح ذلك الاهمية الخاصة للحسابات القومية في مجال التخطيط .

وقد ارتبط تطور اعداد الحسابات القومية في مصر بتطور اسلوب ادارة الاقتصاد القومي ، اذ تطورت هذه الحسابات من محاولات فردية لتقدير الدخل القومي في فترة ماقبل الثورة الى اشكال اكثر تعقيدا مع الاخذ بنظام التخطيط القومي كاسلوب لادارة النشاط الاقتصادي .

وفي الوقت الحالي يقوم كل من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، كجهاز للمعلومات ، ووزارة التخطيط باعداد الحسابات القومية في مصر ، وجداول المدخلات والمخرجات. وتهدف هذه الدراسة الى تقييم مناهج الحسابات القومية التي يعدها كل من الجهازين ومدى تكاملها او اختلافها والمشكلات التي تواجهها ، ونطاق استخدامها في عملية اعداد خطط التنمية . وتقدم الدراسة — في مواضع مختلفة — بعض المقترحات التي نعتقد في اهميتها لتطوير استخدام الحسابات القومية ، وبخاصة جداول المدخلات/ المخرجات ، في التخطيط القومي .

الفصل الاول

مناهج اعداد الحسابات القومية فى مصر ومشكلاتها

يضم نظام الحسابات القومية فى مصر فى الوقت الحالى اربعة انواع هى :

١ — حسابات الدخل القومى
٢ — جداول التدفقات المالية
٣ — موازين السلع والخدمات
٤ — جداول المدخلات والمخرجات

وتمثل حسابات الدخل القومى محور الحسابات القومية فى مصر من الناحية الاحصائية ، بمعنى انها تهيء الاطار الاحصائى الذى يرتكز بصفة اساسية على الجداول الاحصائية التاريخية التى تسجل العمليات الاقتصادية بين وحدات الاقتصاد القومى ، ولا ينفى ذلك بطبيعة الحال امكانية بناء حسابات تقديرية لفترة مقبلة . اما الانواع الثلاثة الاخرى فيتم اعدادها بصفة اساسية للاغراض التخطيطية واحيانا لاغراض احصائية .

وبما أن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، كجهاز معلومات ، يتمثل دوره الرئيسى فى رصد الواقع وتسجيله ، اى اعداد البيانات عن فترة سابقة ، فمن الطبيعى ان ينحصر دوره فى اعداد الحسابات القومية الاحصائية واهمها حسابات الدخل القومى ، كما انه يعد ايضا جداول مدخلات ومخرجات احصائية . اما وزارة التخطيط فمن المفروض ان تقوم باعداد الحسابات التقديرية والمستهدفة للفترات المقبلة كجزء من العملية التخطيطية ، وذلك انطلاقا من تحليل الحسابات التاريخية التى تم اعدادها .

ونعرض فيما يلى للحسابات القومية التى يعدها كل من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة التخطيط . وتجدر الاشارة هنا الى اننا لن نتعرض بالتفصيل لمكونات هذه الحسابات حيث يمكن ان يجد القارئ هذه التفاصيل فى مراجع مختلفة ، وانما نعرض فقط القدر اللازم لخدمة الغرض من الدراسة وهو تقييم مناهج اعداد هذه الحسابات والمشكلات التى تعوق تطويرها ورفع كفاءتها لخدمة اغراضها المختلفة .

١ — ١ اعداد الحسابات القومية وفق اسلوب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :

بدأت مشاركة مصلحة الاحصاء فى اعداد احصاءات الدخل والحسابات القومية فى مصر مع بداية اهتمام الدولة باعداد الحسابات القومية فى الخمسينات ، وقد تمت اولى محاولات اعداد جدول مدخلات ومخرجات لعام ١٩٥٢ فى قسم الدخل القومى فى مصلحة الاحصاء . وفى مرحلة الخطة الخمسية ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٦٥/٦٤ تم دعم واعادة تنظيم اجهزة الاحصاء وضمها فى جهاز واحد هو الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

وقد قام الجهاز فى بداية السبعينات بتعريب نظام الحسابات القومية الصادر فى ١٩٦٨ من مكتب احصاء الامم المتحدة ، كما قام بتركيب جدول احصائى فعلى للمدخلات والمخرجات لعام ١٩٦٧/٦٦ وتلاه تركيب ثلاث جداول احصائية تقديرية للسنوات ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٧٢/٧١ ، ١٩٧٣ طبقا لهذا النظام ثم جدول احصائى فعلى لعام ١٩٨٤/٨٣ .

وبهدف توحيد الاطار الفكرى فى تركيب المجاميع الاقتصادية الكلية والجزئية لمعاملات التشابك الاقتصادى عند اعداد جداول المدخلات والمخرجات وجداول التدفقات النقدية والمالية وموازنات واحصاءات الثروة القومية فقد روى الاخذ بنظام الامم المتحدة الجديد عند تركيب الحسابات القومية ابتداء من عام ١٩٧١/٧٠ ، وقد اختيرت هذه السنة لتطبيق نظام الامم المتحدة الجديد كسنة تجريبية وتوالت بعدها سلسلة من التقديرات لسنوات أحدث آخرها عام ١٩٨٤/٨٣ ، وان كانت هذه السلسة غير متصلة لكل السنوات فى خلال هذه الفترة .

ووفقا لنظام الامم المتحدة يقوم الجهاز باعداد الحسابات الموحدة للدولة والتى تشمل :

١ — حساب الناتج المحلى الاجمالى والانفاق .
٢ — حساب الدخل القومى الممكن التصرف فيه وتخصيصاته .
٣ — حساب تمويل رأس المال .
٤ — حساب المعاملات الخارجية .

كذلك يقوم الجهاز باعداد حسابات الانتاج والانفاق الاستهلاكى والتكوين الرأسمالى وايضا حسابات الدخل والانفاق وتمويل رأس المال . كما يعد ايضا مجموعة جداول تفصيلية اضافية ترتبط بالحسابات السابقة وذلك بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة .

الاطار المحاسبى لنظام الامم المتحدة (١) :

يستخدم نظام الامم المتحدة اصطلاح المتعاملين (transactors) للتعبير عن قطاعات الاقتصاد القومى ، واصطلاح المعاملات (transactions)

(١) انظر فى تفصيل ذلك : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . الحسابات القومية لجمهورية مصر العربية . نشرات السنوات من ١٩٧١/٧٠ الى ١٩٨١/٨٠ .

للتعبير عن الصفقات والمعاملات الاقتصادية التي تكون التركيبات الاساسية في مختلف حسابات النشاط الاقتصادي والمجاميع القومية . ويصنف المتعاملون في ضوء هذا النظام الى :

١) القطاعات الانتاجية :

وتتضمن منتجي السلع والخدمات ، ومنتجي الخدمات الحكومية ، ومنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات ، والعائلات .

اولا : القطاعات الانتاجية ، وتنقسم الى :

١ — منتجو السلع والخدمات الحكومية .
٢ — منتجو الخدمات الحكومية .
٣ — منتجو الخدمات الخاصة التي لاتهدف الى الربح وتخدم العائلات .
٤ — العائلات (الخدمات المنزلية) .

ثانيا : القطاعات التنظيمية الرئيسية والفرعية ، وتنقسم الى :

١ — المشروعات غير المالية (المساهمة وشبه المساهمة) ، وتضم المشروعات العامة والخاصة .
٢ — المؤسسات والهيئات المالية ، وتشمل البنك المركزي والهيئات النقدية الاخرى وشركات التامين وصناديق المعاشات والهيئات المالية الاخرى .
٣ — الحكومة العامة .
٤ — الهيئات الخاصة التي لاتهدف الى الربح وتخدم العائلات .

٥ — العائلات (تشمل المشروعات الخاصة غير المالية غير المنظمة) .

ويقوم جهاز الاحصاء باتباع اساليب مختلفة فى تقدير مختلف معاملات القطاعات الاقتصادية لمواءمتها من حيث وضعها التنظيمى وتصويرها فى شكل حسابات اقتصادية وفقا لمفهوم المتعاملين فى النظام الجديد للامم المتحدة . ويصور الجدول التالى كيفية تحقيق المواءمة بين النظامين .

ويستخدم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى اعداد الحسابات القومية البيانات التى يقوم بتجميعها على اساس المنشأة وتتمثل فى عدد كبير من الاحصائيات الدورية والتعدادات العامة ومصادر البيانات الاخرى والتى يبلغ عددها حوالى ٦٠ مصدرا للبيانات . وتلتزم وحدات القطاع العام بالنظام المحاسبى الموحد الذى وضعته الدولة بغرض توحيد اسس اعداد البيانات المحاسبية على مستوى الوحدات الاقتصادية بما يجعلها قابلة للتجميع وبحيث تخدم احتياجات اعداد الحسابات القومية . الا ان القطاع الخاص غير ملزم باتباع النظام المحاسبى الموحد او اى نظام محاسبى بعينه ، وبالتالى فان ذلك يفسح مجالا لوجود اختلافات فى مفاهيم التعاريف والمصطلحات المستخدمة وطرق قياسها ، مما ينعكس آثاره على كفاءة البيانات التى يتم تجميعها من هذه الوحدات ومدى اتساقها مع الاساس المنهجى للتجميع على المستوى القومى . ومما يزيد من درجة عدم الاتساق بين حسابات الوحدات والحسابات القومية ان بعض وحدات القطاع العام لا تلتزم تماما من الناحية الفعلية باساليب القياس التى يحددها النظام المحاسبى الموحد رغم التزامها بالاطار المطلوب من الناحية الشكلية .

وبالاضافة الى ماسبق فان هناك فقد يوجه الى عملية اعداد البيانات التفصيلية التى يتم تجميعها من المنشآت ومعالجتها لتقدير المكونات المختلفة للحسابات القومية وذلك بانها لا تتصف بالكفاءة المطلوبة، ويستدل البعض على ذلك بقلة عدد القائمين على اعداد الحسابات القومية فى الجهاز مقارنة بحجم الاعمال المطلوبة .

المواءمة بين القطاعات الاقتصادية والمتعاملين
فى نظام الامم المتحدة للحسابات القومية

الوضع التنظيمى للاقتصاد المصرى (القطاعات الاقتصادية)	المتعاملون فى نظام الامم المتحدة للحسابات القومية	
	المتعاملون فى الانتاج (القطاعات الانتاجية)	المتعاملون فى الدخل والانفاق وتمويل راس المال (القطاعات التنظيمية)
القطاع العام أ - غير المالى - شركات ومؤسسات القطاع العام - الهيئات العامة	منتجو السلع والخدمات	المشروعات غير المالية المساهمة وشبه المساهمة .
ب - المالى - البنوك - شركات التامين	منتجو السلع والخدمات	المؤسسات والهيئات المالية
القطاع الخاص - شركات المساهمة والتوصية بالاسهم وذات المسئولية المحدودة والفروع الاجنبية .	منتجو السلع والخدمات	المشروعات غير المالية المساهمة وشبه المساهمة .
- شركات التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة والواقع والمشروعات الفردية .. .. الخ .	منتجو السلع والخدمات	العائلات شاملة المشروعات الخاصة غير المالية غير المنظمة .
قطاع الحكومة العامة - الحكومة المركزية - وحدات الحكم المحلى - وحدات الضمان الاجتماعى - وحدات حكومية اخرى	منتجو الخدمات الحكومية	الحكومة العامة
- وحدات حكومية انتاجية	منتجو السلع والخدمات	
قطاع العائلات	خدمات منزلية	العائلات شاملة المشروعات الخاصة غير المالية غير المنظمة .
قطاع الهيئات التى لاتهدف الى الربح وتخدم العائلات .	منتجو الخدمات الخاصة التى لاتهدف الى الربح وتخدم العائلات .	الهيئات الخاصة التى لاتهدف الى الربح وتخدم العائلات .

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الحسابات القومية لجمهورية مصر العربية - نشرات السنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٨١/٨٠ .

كذلك ينتقد القائمون على اعداد الحسابات القومية فى وزارة التخطيط نظام الامم المتحدة حيث يقرروا انه : " ثبت انه لايخدم التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، فقد اهتم بتقديم اطار يوفر البيانات الاحصائية عن عمليات السوق فى اقتصاد متقدم ، ولذلك ابرز النظام فى حساباته المتغيرات الاقتصادية التى تخدم السياسة المالية . الا ان مشكلة مصر (١) ليست مشكلة الاستقرار الاقتصادى بقدر ماهى مشكلة التنمية الاقتصادية " .

وبالتالى فانه يجب ان يراعى تصميم الحسابات الدخلية الظروف الاقتصادية السائدة والاهتمام بان تبرز المتغيرات الاقتصادية التى تخدم اغراض التنمية الاقتصادية وذلك بطريقة سهلة وواضحة وذات معنى فتبرز القطاعات والانشطة الاقتصادية التى تولد منها الدخل والسلوك التوزيعى للدخل وكيفية استخدامه. الا انه فى الواقع يمكن الرد على ذلك بان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يقوم فعلا باعداد مثل هذه الحسابات الاخيرة وذلك فى الجداول الملحقة والاضافية المتعلقة بالناتج والدخل والانفاق والتى تعد جزءا من الحسابات القومية التى يعدها ، ومع ذلك فانه يمكن ملاحظة ان الجهاز يقتصر فقط على اعداد حسابات الدخل القومى وجداول المدخلات والمخرجات ويهمل اعداد جداول التدفقات المالية والنقدية والموازين السلعية الاحصائية وذلك رغم مالها من اهمية فى عملية التخطيط ، ويؤدى ذلك الى افتقاد الشمول والتكامل فى الحسابات القومية التى يعدها الجهاز .

١ — ٢ اعداد واستخدام الحسابات القومية فى وزارة التخطيط

تمثلت التجارب الاولى لتركيب حسابات قومية فى مصر فى محاولات لجنة التخطيط القومى لتركيب حسابات لعامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ لاعداد حسابات دخلية شاملة وذلك بالتعاون مع مصلحة الاحصاء . وبمناسبة الاعداد للخطة الخمسية الاولى تم اجراء عديد من الدراسات لتخدم الخطة ، كما بذلت جهود ضخمة لجمع واعداد قاعدة بيانات كافية ومناسبة للتعرف على حقائق الواقع الاقتصادى وامكانيات تطويره . وقد كانت المهمة شاقة نتيجة القصور الشديد فى حالة البيانات آنذاك وعدم دقتها .

---

(١) وزارة التخطيط . الحسابات الدخلية (من خلال التجربة التخطيطية فى مصر) . اعداد د . على فرج . نوفمبر ١٩٨١ .

وقد لعبت الحسابات القومية اهم الادوار فى الاعمال التحضيرية التى تستهدف التعرف على الهيكل الاقتصادى وفى الاعداد للخطة ، وتمت الاستعانة بخبراء اجانب يمثلون اتجاهات فكرية مختلفة ، ومن اهم مساهماتهم فى هذا المجال اعداد مجموعتين من الموازين السلعية الاحصائية ، احداهما بواسطة الخبراء الفرنسيين والاخرى بواسطة خبراء المانيا الشرقية .

وقد ساعدت الجهود الاولى فى اعداد الحسابات القومية فى تحسين مستوى الاحصاءات وذلك نتيجة المقابلة بين الموارد والاستخدامات والتعرف على المتغيرات باكثر من طريقة ثم اختيار اكثر التقديرات معقولية ، كما انها ادت فى نفس الوقت الى اظهار الحاجة الى توحيد المفاهيم ، كما اوضحت ايضا اوجه القصور القائمة فى البيانات ودرجات الثقة فى التقديرات المختلفة (١) .

وقد استمدت الحسابات القومية التى تعدها وزارة التخطيط اصولها من عدد من الاتجاهات الفكرية مثل دراسات ريتشارد ستون عن الدخل القومى ، ودراسات ليونتييف عن تحليل العلاقات التشابكية وكذلك دراسات كوبلاند عن التدفقات المالية ، والموازين التخطيطية المستخدمة فى النظم الاشتراكية ، والنظام الفرنسى للمحاسبة القومية واخيرا النظام الجديد للحسابات القومية SNA كما اعدته الامم المتحدة عام ١٩٦٨ .

ويلاحظ ان الجهود المكثفة لاعداد حسابات قومية فى مصر ، والتى قامت بها لجنة التخطيط القومى بدأت بالتركيز على الحسابات الاحصائية لتطوير قاعدة البيانات المتاحة . ومع تقدم الزمن ورغم انشاء الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والتحسن الملحوظ فى كمية ونوعية البيانات المتاحة الا ان الوزارة مازالت حتى الآن تقوم باعداد حسابات قومية احصائية الى جانب الحسابات التخطيطية ، وفى

---

(١) محمد فتحى عافية ، اعداد الخطة ، ورقة مقدمة فى ندوة عن : "المدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى" معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٢ — ١٤ ابريل ١٩٨٨ .

الوقت الحالى تتركز الحسابات القومية الاحصائية التى تقوم بها الوزارة فى حسابات الدخل القومى ، اما الانواع الاخرى من الحسابات القومية التى تعدها، واهمها الموازين السلعية وجداول المدخلات والمخرجات فهى حسابات تخطيطية وذلك الى جانب الحسابات الدخلية التخطيطية .

الاطار المحاسبى لحسابات الدخل القومى التى تعدها وزارة التخطيط (١)

يعتمد تصميم نظام الحسابات الدخلية على تقسيم الوحدات الاقتصادية القائمة بالتعامل الى اربعة قطاعات تنظيمية رئيسية :

١ — قطاع الاعمال ويضم كل من القطاعين العام والخاص .
٢ — قطاع العائلات .
٣ — قطاع الخدمات الحكومية .
٤ — العالم الخارجى .

وفى مجال تبويب المعاملات يفرق الاطار المحاسبى بين ثلاث مجموعات من التصرفات الاقتصادية للوظائف التى تؤدى فى المجتمع نتيجة النشاط الاقتصادى لقطاعاته وهى :

١ — تصرفات متعلقة بالنشاط الانتاجى وتدرج فى حساب الانتاج .
٢ — تصرفات متعلقة بتكوين وتوزيع الدخول وتدرج فى حساب التخصيص .
٣ — تصرفات متعلقة بما يطرأ على ثروة المجتمع من اضافات وتدرج فى حساب راس المال .

اما بالنسبة للعالم الخارجى فيعد حساب واحد يسجل به جميع المعاملات الجارية لهذا القطاع .

(١) وزارة التخطيط . التجربة المصرية فى تصميم واعداد وتركيب الحسابات القومية . سبتمبر ١٩٧٧ .

ولابراز مجموع المعاملات التى تجريها القطاعات الرئيسية فيما بينها تبعا لنوعها او تبعا للقطاع الذى قام بها ، تجمع التقسيمات والتبويبات الثلاثة سالفة الذكر فى جدول واحد يعرف بالجدول الاقتصادى المختصر الذى يبرز الترابط بين القطاعات والحسابات والمعاملات .

ومن حسابات القطاعات المختلفة ومن الجدول الاقتصادى المختصر يمكن الحصول على المجاميع الاساسية للدخل كاجمالى الناتج القومى والدخل القومى والدخل الشخصى ودخل الافراد الممكن التصرف فيه ، كذلك يمكن تركيب الحسابات الموحدة للدولة والتى تتمشى بدرجة كبيرة مع نظام الامم المتحدة الجديد .

وبالاضافة الى الحسابات الدخلية السابقة والتى تنصب اساسا على الناحية التسجيلية الاحصائية تعد الوزارة نوعا اخرا من الموازين الدخلية يطلق عليه الموازين الاساسية فى علاقات الدخل القومى ، وهذه الموازين تعد اساسا لفترة الخطة، اى انها موازين تخطيطية او تقديرية ولا يوجد فى المقابل لها موازين احصائية فعلية ، وهذه الموازين هى :

١ — ميزان الانتاج ومستلزمات الانتاج .
٢ — ميزان الدخل القومى واستخداماته .
٣ — ميزان الاستثمارات المحلية ومصادر تمويلها .
٤ — ميزان الادارة الحكومية .
٥ — ميزان التعامل مع الخارج .

وتتميز الحسابات الدخلية التى تعدها الوزارة بانها تتبع تصميم تفصيلى يتفادى الاستناد الى الافتراضات والتصرفات ، وقد ادى ذلك الى تفادى اظهار اية علاقات مباشرة بين مجموعات الوحدات الاقتصادية واقتصرت الحسابات على اظهار التصرفات التى تصدر عن كل من هذه المجموعات مع تبويبها تبعا لفئات العمليات التى تتعلق بها ، وتاخذ الحسابات الدخلية للوزارة فى قياس الانتاج بتعريف ضيق للخدمات التى يترتب على خلقها اسهام فى الانتاج القومى ، وذلك عملا على تركيز

الاهتمام فى رسم السياسة الانمائية بالجانب المادى و مايرتبط به من خدمات. وعلى ذلك جاء التعريف الماخوذ به للنشاط الانتاجى اضيق من التعريف الماخوذ به فى الدول الغربية، حيث يتضمن نطاق الانتاج الجانب الاعظم من نتاج النشاط الاقتصادى الموجه نحو الاسواق ، و ذلك فضلا عن جانب من الانتاج الذى لايجد سبيله الى الاسواق .

اما قاعدة البيانات التى تعتمد عليها وزارة التخطيط فهى تقارير المتابعة التى ترد اليها من الوحدات الاقتصادية المختلفة .

و فيما يتعلق بالانواع الاخرى من الحسابات القومية التى تعدها الوزارة فتتمثل فى الموازين السلعية و جداول التشابكات القطاعية، وكما ذكرنا ان هذه الانواع تعدها الوزارة اساسا للاغراض التخطيطية . وفى هذا المجال نلاحظ ان كل من الاطار التفصيلى والاطار الاجمالى للخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ — ٨٦/١٩٨٧ قد استند على عدة توازنات تبدا بالمستوى الاجمالى للموارد والاستخدامات، ثم اجرى التوزان بعد ذلك على مستوى جداول المدخلات و المخرجات لعدة قطاعات و انشطة رئيسية ، كما اضيف لذلك موازين سلعية كاداة لاختبار التوزان العينى التفصيلى فى الخطة . وقد تم تركيب موازين موارد و استخدامات لكل مجموعة سلعية متجانسة من السلع الحاكمة للاقتصاد المصرى .

اما بالنسبة للخطة الخمسية ٨٧/١٩٨٨ — ٩١/١٩٩٢ فقد ارتكزت النتائج التفصيلية للتوازن على اعداد الموازين و الحسابات و الجداول التفصيلية لسنة الاساس ٨٦ / ١٩٨٧ و السنة الاولى للخطة ٨٧/١٩٨٨ و السنة الاخيرة ٩١/١٩٩٢. وقد اعتمدت النتائج الخاصة بسنة الاساس على البيانات الفعلية لميزانيات شركات و هيئات القطاع العام و احصاءات القطاع الخاص الاستثمارى و التعاونى لسنة ٨٤/١٩٨٥ و على

المتابعة المبدئية لسنة ٨٥/١٩٨٦ . وفيما يتعلق بالموازين السلعية فقد تم تركيب (١٧٩) ميزانا سلعيا بالكميات والقيم شملت قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والبترول ومنتجاته والكهرباء ، ويوضح كل ميزان التطور الكمى والقيمى لموارد سلعة الميزان واستخداماتها المختلفة فى السنوات ٨٦ / ١٩٨٧ ، ٨٧ / ١٩٨٨ و ٩١/١٩٩٢ .

وبالنسبة لحساب اجمالى الموارد والاستخدامات فقد اعد على مستوى (٣٢) نشاط اقتصادى لاظهار حجم مساهمة القطاعات المختلفة فى الموارد من الانتاج المحلى واحتياجات كل قطاع من الواردات ومساهمات القطاعات فى الوفاء بالاستخدامات المختلفة (مستلزمات الانتاج والاستهلاك العائلى والحكومى والصادرات والاستثمار والتغير فى المخزون) .

وبالنسبة لجداول التشابك الاقتصادى فهى تنبع من الموازين السلعية التى اعدت لكل نشاط اقتصادى بقدر مايحتويه من سلع فى مجموعات متجانسة ، وقد اعدت لنفس السنوات سالفة الذكر .

وتعرض وثيقة الخطة النتائج التفصيلية للتوازن موردا واستخداما والمتضمنة متغيرات الخطة ومتخذة سنة ٨٦/١٩٨٧ كسنة اساس ومرورا بالسنة الاولى وانتهاء بالسنة الاخيرة وذلك عن تفاصيل الانتاج ومستلزماته والناتج المحلى وعناصر الطلب النهائى للاستهلاك العائلى والحكومى والاستثمار وتفاصيل التعامل مع العالم الخارجى .

ويلاحظ فى هذا المجال ان اقتصار هذه الانواع من الحسابات على التقديرات المخططة دون وجود حسابات احصائية فعلية عن سنوات سابقة يؤدى الى ضعف الاساس الذى يستند اليه فى تقدير العلاقات بين المتغيرات المختلفة او مكونات

هذه الحسابات بشكل دقيق يستند على الحقائق الفعليه عن هذه العلاقات، والواقع ان القارئ لوثيقة الخطة يفتقد اى تحديد او تفسير للعلاقات الفنية بين المتغيرات والتى يتم على اساسها تقدير المتغيرات المخططة، ومن الامثلة على ذلك معاملات راس المال / الناتج ومعاملات التشابك القطاعى . يلاحظ ايضا من قراءة الخطة اهمال استخدام بعض انواع الحسابات القومية الاخرى فى اعداد الخطة واهمها التدفقات المالية والنقدية، فلا يوجد فى الخطة اى تصور للتدفقات المالية التى تتسق والتدفقات العينية التى تم تقديرها ، وبالتالى فان الصورة التوازنية للاقتصاد القومى غير مكتملة الجوانب ، وبالتالى فان الخطة غير محكمة وتحمل فى طياتها احتمالات عوائق كثيرة فى مسار التنفيذ ولا تؤخذ فى الحسبان .

ويجمع كثير من المشتغلين بالتخطيط على ان اساليب اعداد الخطة لم تتغير منذ الخطة الخمسية الاولى فى الستينات الا بصورة هامشية ، والواقع انه رغم مرور مايقرب من ثلاثين عاما على تجربة التخطيط فى مصر الا ان الظروف المختلفة التى مرت بالبلاد وعدم الاستقرار وتحول السياسة الاقتصادية ادت الى تعثر نشاط التخطيط واعاقت تواصل التجارب وتراكم الخبرات .

وبالاضافة الى ذلك فانه لا يوجد ادراك كاف لاهمية البيانات حيث لم توجد خطة مدروسة لتوفير البيانات وتحسينها بل كان هناك ميل الى التباطوء فى هذا المجال، وذلك لان ضعف البيانات وعدم دقتها تعطى حرية اكبر فى توجيه الحقائق وفقا لاغراض اصحاب الراى حيث لن يجد احد البيانات الصحيحة الكافية التى تمكنه من اثبات اراء مختلفة (١) . وقد انعكس ذلك على الحسابات القومية باعتبارها احد الاساليب الرئيسية المستخدمة فى التخطيط. فنجد انه رغم استئناف اعداد الخطط الخمسية مع بداية الثمانينات الا ان دور الحسابات القومية فى وزارة التخطيط قد تقلص بدرجة كبيرة حيث يتم الاكتفاء بتقدير بعض المتغيرات الاجمالية الاساسية وبعض الموازين للانتاج والانفاق دون ان يواكب ذلك تحليل كاف للبيانات التى تصدر

(١) محمد فتحى عافية — مرجع سبق ذكره .

من الشعب المختلفة فى الوزارة و تربيطها و تصوير التدفقات على مستوى الاقتصاد القومى وتوازناته وبالتالى افراز الاشكال المختلفة للحسابات القومية ، ورغم ان الوزارة تعد صورة توازنية للاقتصاد القومى الا ان اهتمامها ينصب فقط على اظهار توازن رقمى للمتغيرات ، بل انه كثيرا مايلجا البعض الى " تلفيق" البيانات للوصول الى الصورة التوازنية دون اهتمام بالتوازنات الفعلية و التى تحتاج الى تحليل و تعمق فى البيانات .

و بالاضافة الى ذلك فان تقارير المتابعة التى تعتمد عليها الوزارة كمصدر للبيانات اصبحت تعد بصورة اقل كفاءة مما سبق اذ اصبحت تقتصر على المتابعة المالية دون متابعة اقتصادية و حقيقية للنشاط الاقتصادى .

١ — ٣ اهم المشكلات التى تواجه اعداد الحسابات القومية فى مصر :

يوضح العرض السابق ان الحسابات القومية فى مصر ، بشقيها الاحصائى والتخطيطى ، رغم استمرارها و اتساع نطاقها الا انها تواجه العديد من المشكلات . و لعل اهم هذه المشكلات يتمثل فى اوجه قصور البيانات الاحصائية الاساسية اللازمة لاعداد الحسابات القومية ، ذلك ان تعدد المصادر الاحصائية و عدم انتظامها يضعف من درجة الثقة فيها ، كما ان توقيت انتاجها يتأخر بدرجة كبيرة لا تمكن من الاستفادة منها ، و من المشكلات المرتبطة بالبيانات ايضا ، ان بيانات القطاع الخاص و المشترك بعد تطبيق سياسة الانفتاح اصبحت تتسم بالقصور الشديد نتيجة المبالغة فى المحافظة على سرية البيانات بسبب المنافسة ، كما ان عمليات التمويل و خلق الائتمان التى يتزايد دور القطاع المصرفى الاجنبى والمشترك فيها حاليا والتى تهتم بها الحسابات الدخلية يصعب حصرها ، مما يوجد صعوبة كبيرة فى اعداد التدفقات المالية و النقدية و بالتالى تحديد الكيفية التى يتم بها تمويل

الاستثمار . وبالاضافة الى ذلك فان تزايد دور القطاع الخاص فى الخطة يؤدى الى صعوبة مهمة المخطط فى التقدير للمستقبل وترجمة هذه التنبؤات فى صورة موازنة قومية شاملة تضم كافة الموارد والاستخدامات (١) .

وترتبط المشكلات الاخرى التى تواجه اعداد الحسابات القومية فى مصر بالجوانب التنظيمية وما يشوبها من قصور فى العلاقات بين الاجهزة خاصة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة التخطيط، حيث لا يوجد تنسيق وتكامل بين هذه الاجهزة فى ضوء وظائفها المختلفة، وانما اوضح العرض السابق ان هناك ازدواج فى اعداد الحسابات الدخلية الاحصائية فى كل من الجهاز والوزارة . ويؤدى ذلك الى تكرار الجهد وتشتته دون داع، الا ان مبرر هذا الازدواج بالنسبة لوزارة التخطيط هو انها لا تستفيد كثيرا من البيانات الاحصائية التى يصدرها الجهاز، وذلك لان هذه الاحصاءات رغم تناولها مختلف نواحى النشاط الاقتصادى والاجتماعى الا انها غير كافية وتصدر فى صورة تقسيمات قطاعية لا تتمشى مع تلك الواردة بالحسابات الدخلية التى تعدها الوزارة ، كما انها تستغرق وقتا كبيرا يجعلها تصدر متاخرة مما يجعل الوزارة تعتمد على نفسها فى تدبير هذه البيانات من مصادرها الاولية لتستخدمها فى الوقت المناسب لها .

وكذلك فانه الى جانب تشتت الحسابات القومية الاحصائية بين الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة التخطيط فان هناك اختلافا فى المناهج المحاسبية التى يستخدمها كل منهما كما اوضحنا فى الجزء السابق .

وقد لاحظنا عدم اهتمام اى من وزارة التخطيط والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء باعداد حسابات اقليمية فى اطار الحسابات القومية ، وذلك رغم ادراك المخططين لاهمية التخطيط الاقليمى .

---

(١) وزارة التخطيط . الحسابات الدخلية . مرجع سابق ذكره .

لاحظنا ايضا انه رغم تكرار الجهد بالنسبة للحسابات الدخلية فى الـــوزارة والجهاز فان هناك انواع من الحسابات القومية الاحصائية لا يقوم اى منهما باعدادهـــا وهى الموازين السلعية الاحصائية ، ذلك انه منذ ١٩٦٠/٥٩ لم تعد اية موازيـــن سلعية احصائية وانما تعد فقط موازين تخطيطية ، رغم ان هذه الاخيرة تتطلـــب الاسترشاد بالموازين الاحصائية قبل اعدادها وايضا لاغراض المتابعة .

وبالاضافة الى ماسبق فان هناك بعض المشكلات المحاسبية المنهجيـــة التى لم تحسم بعد فى الحسابات القومية المصرية بشكل عام ، ومنها على سبيل المثـال اختلاف التقسيمات القطاعية فى الحسابات الدخلية وجداول التدفقات المالية ، كمـــا ان تقديرات الدخل من زاوية الانتاج تبرز مشكلة تحديد دائرة الانتاج ومدى شمولـــه واى منهم يتبع : نهج الانتاج الشامل او نهج الانتاج المادى او نهج الانتـــاج القابل للتسويق وكذلك مشكلة التقييم النقدى للانتاج وما يعتبر انتاجا نهائيا وما يعتبر انتاجا وسيطا ، وكذلك ما يتحقق من هذا الناتج من داخل حدود مصر وفى خارجهـا وما يقتضيه ذلك من بحث معيار المحلية والقومية والاقليمية ، وكذلك مشكلة تقديـــر الفوائد والارباح وصافى الضرائب غير المباشرة ، ومشكلة التفرقة بين العمليات الجاريـة والعمليات الراسمالية عند النظر الى الدخل من زاوية الانفاق وغيره من المشكلات (١) .

ونتيجة للمشكلات السابقة يجمع المحاسبون القوميون فى مصر على ضـــرورة توحيد المفاهيم والمناهج المستخدمة وايجاد تنسيق وتكامل بين كل من الجهـــاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة التخطيط بحيث يتولى الجهاز اعداد الحسابات التسجيلية الاحصائية وتتفرغ الوزارة للحسابات التخطيطية على ان يتواكب ذلك مـــع العمل على تحسين اساليب جمع واعداد البيانات بالجهاز وامدادها بالخبـــرات والوسائل اللازمة لزيادة كفاءتها وتمكينها من سرعة ودقة اعداد البيانات للتغلب على مشكلة تاخر اعداد جداول الحسابات القومية. ولتحقيق ذلك فانه من الضرورى عقـــد

---

(١) وزارة التخطيط ، الحسابات الدخلية ، مرجع سابق ذكره .

الندوات واجراء الدراسات المشتركة من جانب كافة القائمين بالحسابات القوميـــــة من كافة الجهات وكذلك المشتغلين بالتخطيط ، وذلك لمناقشة المناهج الحاليـة ومشكلاتها النظرية والعملية وكيفية تطوير هذه المناهج وتوحيدها .

الفصل الثاني

تحليل ومقارنة تقديرات الناتج والدخل
في الحسابات القومية المصرية

يتعرض هذا الجزء من الدراسة لتحليل و مقارنة تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة التخطيط لبعض المتغيرات الاجمالية التي تمثل اهم نتائج الحسابات التجميعية الاساسية و هي متغيرات الناتج المحلي والدخل القومي. و يتمثل الهدف الاساسي لهذا الجزء في تجسيد اثر تعدد واختلاف وعدم تطوير مناهج اعداد الحسابات القومية في مصر، والذي اوضحناه في الجزء السابق، على حالة و نوعية النتائج النهائية لهذه الحسابات كما يتم اعدادها في الواقع العملي. و لبلوغ هذا الهدف قمنا بمحاولة لتجميع سلسلة زمنية تبدأ من ١٩٧١/٧٠ حتى ١٩٨٤/٨٣ لتقديرات الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي بكل من الاسعار الجارية والاسعار الثابتة و ذلك من واقع نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء و ما تنشره وزارة التخطيط عن تقديراتها لهذه المتغيرات، و ذلك بالاضافة الى تقديرات بعض الهيئات الدولية ، و بحيث يوضح عرض نتائج هذا التجميع مدى تقارب او تباين تقديرات المتغيرات الكلية الاساسية في مصر في المصادر المختلفة للبيانات .

و قبل ان نتعرض لنتائج هذه المحاولة قد يكون من المفيد أن نوضح بايجاز مفاهيم هذه المتغيرات و مكوناتها و طرق قياسها و العلاقات بينها من واقع المبادئ الاساسية للحسابات القومية ، حيث يفيد ذلك في تحليل و تقييم التقديرات بتجزئتها الى مكوناتها المختلفة .

مفاهيم الناتج والدخل :

يعبر مفهوم الناتج من مجموع ما انتج من سلع وخدمات نهائية فى الاقتصاد القومى فى خلال عام . وهو بالتالى يختلف عن الانتاج الذى يعبر عن اجمالى ما انتجه المجتمع سواء للاستخدام النهائى او الاستخدام الوسيط .

وعلى ذلك فان :

اجمالى الناتج = اجمالى الانتاج — اجمالى الناتج الوسيط
= اجمالى الاستخدام النهائى
= اجمالى القيم المضافة

وعلى هذا فانه يمكن قياس اجمالى الناتج بتجميع القيم المضافة فى كافة افرع النشاط الاقتصادى او بتجميع الاستخدامات النهائية فى الاقتصاد القومى (استهلاك نهائى خاص وحكومى ، استثمار ، صادرات — واردات ، تغير فى المخزون) .

وفيما يتعلق بتقييم الناتج فان التقييم بوحدات تكلفة العوامل يعطى مؤشرا يعكس تكلفة الانتاج الفعلية وهو الناتج بتكلفة العوامل ، اما الناتج بسعر السوق فانه يعكس الى جانب تكلفة الانتاج آثار السياسة المالية ، حيث :

الناتج بسعر السوق = الناتج بتكلفة العوامل + صافى الضرائب غير المباشرة

اما مفهوم الناتج المحلى فيعبر عن الناتج الذى يتحقق داخل الحدود الجغرافية للدولة دون اعتبار للشخصية القانونية للقائمين بالانتاج على ان يكونوا " مقيمين " بمعنى ا لا تقل اقامتهم فى الدولة عن سنة ، ويقابل ذلك مفهوم الناتج

القومى الذى يعبر عن الناتج المتحقق بواسطة عوامل انتاج وطنية سواء كانت مقيمة فى الدولة او خارجها .

وعلى ذلك فان :

الناتج القومى = الناتج المحلى + صافى عوائد الدخل من العالم الخارجى

حيث :

صافى عوائد الدخل من العالم الخارجى = صافى تعويضات العاملين من الخارج + صافى دخل الملكية والتنظيم من الخارج

ويتمثل الفرق بين المجاميع الاجمالية والمجاميع الصافية فى قيمة اهلاك راس المال ، وعلى ذلك فان الناتج الاجمالى يتضمن قيمة اهلاك راس المال الثابت فى حين تخصم هذه القيمة من الناتج الصافى . ويعكس الناتج الصافى مجموع الدخول التى تحصل عليها عوامل الانتاج ، ذلك ان قيمة اهلاك راس المال يفترض انها تعد جزءا من التكلفة التى يتحملها المجتمع وليس جزءا من الدخول المتحققة . وعلى ذلك فان مفاهيم الدخل يفترض انها ترتبط بالمجاميع الصافية وليس الاجمالية .

كما انه اذا كان الدخل مفهوما ينظر لمجموع عوائد عوامل الانتاج فانه يلزم ان يتناسب معه مفهوم الناتج ، وعلى ذلك فان الدخل المحلى = الناتج المحلى الصافى بتكلفة عوامل الانتاج . وبالتالى الدخل القومى = الدخل المحلى + صافى عوائد الدخل من العالم الخارجى .

٢ — ١ تقديرات الناتج المحلى والدخل القومى بالاسعار الجارية

يمثل تقدير الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل حجر الزاوية فى تقدير كافة المجاميع الاقتصادية التى تعبر عن نتائج النشاط الاقتصادى للمجتمع ، ولذا نتعرض فيما يلى لتقديرات الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل وتقديرات الدخل القومى بالاضافة الى تقديرات العناصر الاخرى التى تدخل فى العلاقة بينهما .

تصور الجداول (١) و (٢) التقديرات التى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للناتج المحلى والدخل القومى .

جدول (١)

تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للمتغيرات الاجمالية للناتج والدخل من واقع نشرات الحسابات القومية

(بالاسعار الجارية والمليون جنيه)

السنة	الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل	صافى الضرائب غير المباشرة	صافى عوائد الدخل من العالم الخارجى	اهلاك راس المال الثابت	الدخل القومى
١٩٧١/٧٠	٢٧٨١٫٨٣٢	٤٠١٫٢٢	— ٥٩٫٢	١٨٥٫٧٨	٢٥٣٦٫٨٥٢
١٩٧٢/٧١	٢٩٩٦٫١٣٧	٣٢٥٫٨٨	— ٤٢٫٧	١٩٥٫٦٨٥	٢٧٥٧٫٧٦٢
١٩٧٣	٣٤١٣٫١٤٥	٤٢٣٫١٥٦	— ١٢٫٣	٢٢٠٫٧٢٧	٣١٨٠٫١١٨
١٩٧٤	٤٠٤٨٫٦٩٥	٣١٥٫٦٨١	٣١٫٢	٢٩١٫٧٤٦	٣٧٨٨٫١٤٩
١٩٧٥	٤٨٤٣٫٢٩	٥٠٢٫٤٢١	٧٤٫٧	٣٢٦٫١٦٣	٤٥٩١٫٨٢٧
١٩٧٦	٥٨٨٠٫٤٥٥	٥٨٣٫٤٢٦	١٨١٫٣	٤٠٩٫٣٨٨	٥٦٥٣٫٣٦٧
١٩٨٢/٨١	٢٠٤١٢٫٩٥	٥٥٨٫٧٠٧	٦٥٧٫٤	١٤٢٦٫٨٠٤	١٩٦٤٣٫٥٤٦
١٩٨٤/٨٣	٢٦١١٧٫٩٠٤	١٤٧٦٫٢١٩	— ١١٤٥٫١٠٣	١٦٦٤٫٣٥٢	٢٣٣٠٨٫٤٤٩

المصدر :

مجموعة نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن الحسابات القومية فى جمهورية مصر العربية .

جدول (٢)

تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للمتغيرات

الاجمالية للناتج والدخل من واقع البيانات المعدلة

من وزارة التخطيط

(بالاسعار الجارية والمليون جنيه)

السنة	الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل	صافى الضرائب غير المباشرة	صافى عوائد الدخل من العالم الخارجى	الناتج القومى الاجمالى بسعر السوق
١٩٧١/٧٠	٢٧٠٠ر٥	—	—	٣٠٨٦ر٣
١٩٧٢/٧١	٢٩٥٦ر٥	—	—	٣٥٠٢
١٩٧٣	٣١٢٦ر٩	—	—	٣٩٤٠
١٩٧٤	٤١١٠ر٨	٣٣١ر١	— ٥٢ر٦	٤٦٣٠
١٩٧٥	٥٠٦٤ر٣	١٨٥ر٣	— ١٦ر١	٥٥٣٠
١٩٧٦	٦١٦٤ر٢	٥٤٠ر٤	— ١٣٣	٥٨٢٥
١٩٧٧	٧٣٩٩ر٩	٨١٠	٤٣٣ر٢	٨٦٤٣ر١
١٩٧٨	٩٠١٣ر٢	٧٧٤ر٣	٩٩٠	١٠٧٧٧ر٥
١٩٧٩	١٢٠٦٧ر٧	٥٤٢ر٥	١٣٠٣ر٧	١٣٩١٣ر٩
١٩٨١/٨٠	١٦٩٠٥ر٩	٢٤٣ر١	١٣١٢ر٨	١٩٣٥٤
١٩٨٢/٨١	١٩٥٧١	٧١٩ر٥	٢٦٠٤ر٤	٢٣٣٣١ر٢
١٩٨٣/٨٢	٢٢١٥٥ر٦٦	٢٤٧٨ر٧٤	٩٨٣ر٤	٢٥٦١٧ر٨
١٩٨٤/٨٣	٢٥٥٥٧	٢٠٣٨ر٢	١٤٣٠ر٦	٢٩٠٢٥ر٨

المصدر :

مجموعة نشرات الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية والتى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

جدول (٣)

تقديرات وزارة التخطيط لمتغيرات الناتج والدخل

(بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه)

السنة	الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل	صافى الضرائب غير المباشرة	صافى عوائد الدخل من العالم الخارجى	اهلاك راس المال الثابت	الدخل القومى
١٩٧١/٧٠	٢٩٧٧	٣٩٢٫٤	(٥٩٫٣)	١٥٨	٢٧٥٦٫٤
١٩٧٢/٧١	٣٢٠٩٫٩	٣٨٢٫٢	(٦٠٫٧)	١٧١	٢٩٧٣٫٩
١٩٧٣	٣٥٢٦٫١	٤٤٥	(٣٧٫٤)	١٨٧	٣٣٠٦٫٦
١٩٧٤	٤١٩٩٫٦	٢٤٢٫٣	(٥٩٫٢)	٢١٣٫٥	٣٩٣٣٫٥
١٩٧٥	٥٠٦١٫٣	١٨٥٫٣	(٢٣٫٥)	٢٩٣٫٥	٤٧٩٣٫٣
١٩٧٦	٦١٦٤٫٢	٥٤٠٫٤	(١٢٧٫٩)	٣٢٣٫٤	٥٩٧٣٫٨
١٩٧٧	٧٣٩٩٫٩	٨١٠	(٤٢٫٦)	٤٠٥٫٢	٧٤٢٧٫٩
١٩٧٨	٩٠١٣٫٢	٧٧٤٫٣	١٠٢٫٧	٥٠٧٫١	٩٤٩٢٫١
١٩٧٩	١٢٠٦٧٫٧	٥٤٢٫٥	٩٤٫١	٦٥٥٫١	١٢٢٩٩٫٣
١٩٨٢/٨١	٢٠٠٩٧				

المصادر :

(١) وزارة التخطيط ، تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ١٩٧٠/٦٩ — ١٩٧٩ القاهرة اغسطس ١٩٨١ .

(٢) وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ — ١٩٩٢/٩١ الجزء الاول — المكونات الرئيسية .

جدول رقم (٤)

(بالاسعار الجارية بالمليون جنيه)

السنة	الناتج المحلى لاجمالى بتكلفة العوامل		صافى عوائد الدخل من الخارج
	(١)	(٢)	(٢)
١٩٧١	٣٠٤٧ر٥	—	—
١٩٧٢	٢٩٥٧	٢٩٥٠ر٩	(١٤٠)
١٩٧٣	٣٤٦٤ر٥	٣٢١٧ر٠	(٢٩)
١٩٧٤	٤١١٠	٤١٩٧ر٠	(١١٢)
١٩٧٥	٤٧٧٨	٥٠٥٦ر٠	(١٤٨)
١٩٧٦	٦١٦٤	٦١٦٥ر٠	١٣٣
١٩٧٧	٧٣٩٩ر٩	٧٥٣٤ر٠	٤٣٣
١٩٧٨	٩٠١٢	٩٠٢١ر٠	٩٨٣
١٩٧٩	١١٩١١ر٤	١٢١٠١ر٠	٧٨٥
١٩٨٠	١٥٩٢٩ر٩	١٦٥٥٢ر٠	١٣١٣
١٩٨١	١٩٧٧٣ر٦	١٩٤٠٢ر٠	٨٦٥
١٩٨٢	٢٣٧٣٨ر٦	٢١٠٩٩ر٠	٨٠١
١٩٨٣	—	٢٣٠٠٩ر٠	—

المصادر :

(١) صندوق النقد العربى ، الحسابات القومية للدول العربية ٧١ — ١٩٨٢ .
(٢) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الحسابات القومية للبلدان العربية ٧٢ — ١٩٨٣ ، الكويت ١٩٨٤ .

يعرض الجدول (١) التقديرات التى ينشرها الجهاز فى نشرات الحسابات القومية التى يقوم باعدادها ، اما الجدول (٢) فيعرض التقديرات التى ينشرها فى الكتب الاحصائية السنوية ولا يستمدها من نتائج الحسابات القومية الخاصة به وانما من بيانات وزارة التخطيط فيما يتعلق بتقديرات الحسابات القومية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تجدر ملاحظة ان الحسابات الخاصة بالاعوام ١٩٧١/٧٠ ، ١٩٧٢/٧١ و١٩٧٣ تم نشرها فى ١٩٨١ ، اما الحسابات الخاصة بالاعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ فقد تم نشرها فى عام ١٩٨٤ ، والحسابات الخاصة بعام ١٩٨٢/٨١ تم نشرها فى ١٩٨٥ ، واخيرا فان الحسابات الخاصة بعام ١٩٨٤/٨٣ فقد انتهى اعدادها ومازالت فى طريقها للنشر. ويلاحظ مما سبق ان اعداد الحسابات القومية ياخذ وقتا طويلا قد يمتد الى عشر سنوات حتى ياخذ طريقه للنشر ، وان كان مع مرور الزمن وتزايد الخبرات فقد تناقص هذا الوقت الى حوالى ٤ سنوات ، الا انه مازال يعد وقتا طويلا يقلل من امكانيات الاستفادة بنتائج هذه الحسابات.

ويوضح الجدول (١) ايضا ان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء اعد حسابات قومية لكل السنوات بانتظام منذ ١٩٧١/٧٠ حتى عام ١٩٧٦ ، وبعد ذلك اسقط الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٨١/٨٠ ، كما اسقط ايضا عام ١٩٨٣/٨٢ — حيث لم يجر حسابات قومية لهذه الاعوام ، ولا يوجد سبب معروف لاهمال هذه السنوات.

يلاحظ ايضا من الجداول الانتقال من سنوات مالية الى سنوات ميلادية والعكس ، ويؤدى كل ذلك الى صعوبة الحصول على سلسلة زمنية متصلة ومتسقة لنتائج هذه الحسابات.

وتوضح نشرات الحسابات القومية للجهاز ، والتى استمدت منها تقديرات الجدول (١)، ان المفاهيم التى يستخدمها وطرق القياس تتفق والمبادئ المعروفة للحسابات القومية ، وتتميز هذه النشرات بميزة فريدة وهى ان كل نشرة دون استثناء تعرض بشكل تفصيلى واضح المفاهيم والتعاريف المستخدمة وطرق القياس.

ولاشك ان ذلك يمثل فائدة واضحة لمستخدم هذه النتائج حيث تمنع اللبس واللجوء الى احتمالات تفسيرية قد تكون خاطئة فيما يتعلق بمضمون النتائج . كما ان التزام الجهاز بتطبيق نظام الامم المتحدة الجديد منذ بداية السبعينات يؤدى الى اتساق النتائج فيما بينها كما يزيد من جدوى تحليلها عبر الزمن نظرا لكون السلسلة الزمنية مقدرة كلها على اساس منهج موحد ، وان كان يحد من هذه الفائدة عدم اتصال السلسلة الزمنية كما ذكرنا من قبل .

اما فيما يتعلق بالتقديرات التى ينشرها الجهاز فى الكتب الاحصائية السنوية والتى يعرضها جدول (٢) ، فنجد ان كل كتاب يضم سلسلة زمنية طولها ست سنوات تنتهى بعد سنة او سنتين قبل سنة النشره وهكذا فان اعداد تقديرات السنة الاخيرة فى هذه النشرة يستغرق وقتا اقل بكثير مما يستغرقه اعداد الحسابات القومية فى الجهاز، ونتيجة لذلك فانه يلجأ فى هذه الكتب السنوية الى نشر تقديرات يستمد مصادرها من وزارة التخطيط . وهكذا نجد دائما فى الجداول الخاصة بالناتج والدخل القومى فى هذه الكتب ان مصدرها هو : "البيانات المعدلة من وزارة التخطيط" . والمقصود هنا بكلمة معدلة هو ان البيانات التى ينشرها الجدول تطابق البيانات التى تقوم الوزارة بتعديلها وفقا لمتابعتها للخطة . ويفسر ذلك سبب الاختلافات التى نلاحظها فى قيمة بعض المتغيرات لنفس السنة فى الكتب الاحصائية السنوية المختلفة ، وذلك لان النشرات الحديثة تصحح البيانات التى كانت "تقديرية" فى نشرات السنوات السابقة ثم توافرت فى الوزارة البيانات الفعلية عنها .

يلاحظ ايضا ان الكتب الاحصائية السنوية تصدر بشكل منتظم كل عام دون انقطاع مما يسهل امكانية الحصول على سلسلة زمنية متصلة ، الا انه رغم اهمية ذلك فان مقدار الفائدة التحليلية للسلسة الزمنية يتحدد ايضا بمدى جودة واتساق التقديرات التي تتضمنها . وفي هذا المجال نلاحظ اختلافا كبيرا في نشرات الحسابات القومية للجهاز والكتب الاحصائية السنوية من حيث وضوح المنهج ودقة المفاهيم المستخدمة ، ذلك اننا نجد في الكتب الاحصائية السنوية كثيرا من الخلط بين مفاهيم الدخل والناتج. فكما ذكرنا فيما سبق ان مفهوم الدخل يرتبط بالمجاميع الصافية الا ان الكتب الاحصائية السنوية لا تلتزم بهذا المفهوم وتعرض تقديرات للدخل المحلي والدخل القومي كمجاميع اجمالية مما يعني انها لم تخصم منها قيمة اهلاك راس المال ، ويؤدي ذلك الى تضخم هذه التقديرات باكثر من حقيقتها ، وكان من الانسب عرض هذه التقديرات على انها متغيرات للناتج وليس الدخل منعا للبس وتسهيلا لاغراض التحليل . ويعرض الجدول (٢) التقديرات المتاحة في الكتب السنوية ولكن بمسمياتها المناسبة وليس بمسمياتها التي وردت في الكتب وذلك تسهيلا لاغراض المقارنة .

وهكذا فان تقديرات الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة العوامل تعرض في الكتب الاحصائية السنوية احيانا بمسمى " الدخل المحلي الاجمالي بتكلفة العوامل " واحيانا اخرى تعرض بمسمى " الدخل " دون اي تحديد ، وان كان يعرضها على انها مجاميع الدخل من الانشطة الاقتصادية المختلفة ودون ماذكر لصافي عوائد الدخول من الخارج او لخصم قيمة الاهلاك ، وهكذا فان القارئ يستنتج انها تقديرات القيمة المضافة في الانشطة المختلفة اي الناتج المحلي الاجمالي . بمعرفة ما اذا كانت هذه التقديرات بسعر السوق او بتكلفة العوامل كان علينا ان نقارن تقديرات السنوات التي تتكرر في نشرات سابقة او في مصادر اخرى للوزارة وتحديد ما اذا كانت تطابق — او تتقارب — مع التقديرات بتكلفة العوامل او بسعر السوق .

وبالنسبة لتقديرات صافى الضرائب غير المباشرة فقد حصلنا عليها بطرح قيمة الناتج بتكلفة العوامل من قيمته بسعر السوق . اما تقديرات الدخل القومى فى الكتب الاحصائية السنوية فما هى الا تقديرات الناتج القومى الاجمالى بسعر السوق، اما الدخل القومى بمفهومه الذى تعرضنا له فى بداية هذا الجزء فلا تتعرض له الكتب الاحصائية السنوية ، كما انها لا تتضمن بيانات عن اهلاك راس المال بحيث يمكن تقديره .

وفيما يتعلق بالمفاهيم ايضا نجد ان الكتب الاحصائية السنوية فى بعض الاحيان تتضمن اخطاء محاسبية واضحة ، ففى احدى النشرات (١) تقديرات للناتج القومى بسعر السوق ، وفى هامش الجدول تنويه عن طريقة قياسه على انه :

" اجمالى الناتج القومى = اجمالى الدخل المحلى بالاسعار الجارية مضافا اليه صافى الضرائب غير المباشرة (اى الضرائب غير المباشرة بعد استبعاد اعانات الانتاج) " . وهذة العبارة تظهر بشكل واضح مدى الخلط بين المفاهيم المحاسبية فى هذه النشرات .

وتوضح الجداول (١) و (٢) وجود اختلافات فى تقديرات المتغيرات المختلفة فى كل من نشرات الحسابات القومية والكتب الاحصائية السنوية . ويتفاوت مدى الاختلاف فى تقديرات المتغيرات المختلفة وللسنوات المختلفة ، كما نلاحظ ايضا انه بالنسبة لتقديرات صافى عوائد الدخل من العالم الخارجى فانه احيانا توجد اختلافات فى الاشارة وليس فقط فى القيمة .

واذا انتقلنا الى التقديرات التى تنشرها وزارة التخطيط نلاحظ ان الوزارة ليست جهة اعداد واصدار بيانات وبالتالى فهى لا تصدر نشرات دورية كما هو الحال بالنسبة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وانما تعرض تقديراتها للمجاميع الكلية

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ، ١٩٥٢ — ١٩٧٧ . يوليو ١٩٧٨ .

الاساسية فى دراساتها التى تعدها بمناسبة الاعداد للخطة او لبحث موضوعات معينة ، او قد تكون متاحة داخليا لاستخدام الوزارة . كما يلاحظ انه فى الفترة الاخيرة - وكما ذكرنا من قبل - فان هناك بعض الركود فى نشاط الوزارة فى مجال اعداد الحسابات القومية . وبالنسبة للفترة بعد عام ١٩٧٩ فانه لا توجد بيانات عنها الا فى وثيقة الخطة الخمسية الثانية وان كانت تعرض فقط تقديرات الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة من ١٩٨٢/٨١ حتى ١٩٨٤/٨٣ وذلك باسعار سنة الاساس ١٩٨٢/٨١ ، ولا يوجد توضيح عما اذا كان بتكلفة العوامل او بسعر السوق . اما المتغيرات الاخرى التى تسمح بالحصول على تقديرات للدخول والمجاميع القومية فانها غير متاحة . وبالتالى فان المقارنة بين التقديرات التى تنشرها الوزارة وتقديرات الحسابات القومية للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ستنصب فقط على الفترة من ١٩٧١/٧٠ حتى عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٢/٨١ .

ويوضح جدول (٣) ان تقديرات الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل فى الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٩ تتطابق مع التقديرات المنشورة فى الكتب الاحصائية السنوية وتختلف معها فى تقديرات الفترة من ١٩٧١/٧٠ حتى ١٩٧٤ . اما تقديرات صافى عوائد الدخل مع العالم الخارجى فتختلف عنها فى الكتب الاحصائية السنوية لكل الفترة .

ويوضح الجدول (٣) ايضا اختلافات تقديرات الوزارة عن تقديرات الحسابات القومية التى يعدها الجهاز والتى اوضحناها عند مقارنة الجداول (١) و (٢) ، كما انه بالنسبة للفترة من ١٩٧١/٧٠ حتى ١٩٧٤ فان تقديرات الناتج والدخل تختلف فى المصادر الثلاثة التى تنشر هذه التقديرات . كذلك بالنسبة لصافى عوائد الدخل من العالم الخارجى نجد انه تنشر فى مصر ثلاثة تقديرات مختلفة لهذا المتغير .

ولالقاء مزيد من الضوء على تفاوتات تقديرات الناتج والدخل نعرض تقديرات بعض الهيئات الدولية وهى : صندوق النقد العربى ، ويستمد تقديراته من صندوق النقد الدولى ، والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ويستمد تقديراته ايضا من احصائيات دولية وخاصة نشرات البنك الدولى. ويعرض جدول (٤) نتائج هذه التقديرات والتى توضح وجود بعض الاختلافات فيما بينها . ويلاحظ من الجدول ان السلسلة الزمنية متصلة وتتمثل كلها فى سنوات ميلادية فقط. يوضح الجدول ايضا ان تقديرات الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل تختلف فى المصادر المختلفة ، الا انه بالنسبة للفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٧٨ فهى متقاربة الى حد كبير فى هذه المصادر ومع تقديرات وزارة التخطيط والتى تكاد تطابق تقديرات صندوق النقد العربى لهذه الفترة . اما تقديرات صافى عوائد الدخل من الخارج فتتفاوت فى المصادر المختلفة .

ونخلص من العرض السابق الى وجود اختلافات ملموسة بين نتائج الحسابات القومية التى يجريها كل من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة التخطيط وان كانت تقديرات الوزارة اكثر انتشارا فى مصادر البيانات المختلفة وذلك بسبب سرعة اعدادها ، إلا ان تقديرات الجهاز اكثر اتساقا فى اسلوب عرضها كما ان نطاقها اكبر مما هو عليه بالنسبة للوزارة خاصة فى الفترة الاخيرة . اما تحديد افضلية نتائج حسابات المجاميع الكلية فى كل منهما من حيث جودة التقديرات فيتطلب مزيدا من البحث حول المرحلة التى يتم فيها اعداد البيانات التفصيلية لتقدير المجاميع الكلية وفقا للمنهج والمفاهيم المحددة .

٢ — ٢ تقديرات الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة

تعرضنا فيما سبق لتقديرات المجاميع الكلية للناتج والدخل بالاسعار الجارية والتى تفيد فى تصوير النشاط الجارى للمجتمع فى الوحدات الزمنية المختلفة الا انه لتحديد شكل ومسار نمو الاقتصاد مع الزمن فانه ينبغى عزل اثار التغيرات السعرية واعداد تقديرات بالاسعار الثابتة توضح التغيرات الحقيقية فى المتغيرات محل البحث ، ويدخل ذلك فى نطاق الحسابات القومية . ونعرض فيما يلى تقديرات الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة التى يعدها كل من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة التخطيط لتوضيح مدى اتفاقهما او اختلافهما فى منهج تكميش deflation الناتج المحلى . ولذلك فانه قد يكون من الانسب هنا ايضا ان نعرض بايجاز عن اساليب تقدير الناتج بالاسعار الثابتة وذلك من الناحية النظرية .

قام المحاسبون القوميون باجراء دراسات وابحاث استهدفت ايجاد مناهج واساليب متعددة لتركيب الارقام القياسية الملائمة لمختلف المجاميع الاقتصادية . ومن هذه المناهج الأساليب التى ارتبطت بالنظام الجديد للحسابات القومية الذى اصدرته الامم المتحدة فى ١٩٦٨ . وتتلخص هذه الاساليب فى استخدام ارقام قياسية لاسعار الجملة وذلك فى تعديل تقديرات الانتاج ومستلزماته على مستوى النشاط الاقتصادى وذلك بالنسبة للقطاعات السلعية ، كما تستخدم الارقام القياسية النوعية لاسعار الواردات الداخلة فى الاستهلاك الوسيط مباشرة لهذه القطاعات ولم تدخل فى نطاق تجارة الجملة بالسوق المحلية .

اما بالنسبة للقطاعات الاخرى فتستخدم اسعار الجملة للحصول على تقديرات بالاسعار الثابتة للاستهلاك الوسيط فيها ، اما التقديرات الثابتة للانتاج فيستخدم فى الحصول عليها اما مؤشرات كمية كما فى حالة الكهرباء والغاز والمياه والفنادق والنقل والمواصلات والتمويل والتامين والقطارات وخدمات الاعمال ، او ارقام قياسية لاسعار المستهلكين فى المطاعم والتجارة وخدمات النقل وخدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية .

اما بالنسبة للخدمات الحكومية فيتم تصحيح رقم الانتاج من جانب هيكل التكلفة باستخدام الارقام القياسية لاسعار الجملة لتعديل رقم الاستهلاك الوسيط وتصحيح رقم الاجور والمرتبات بالمؤشر الكمى لاعداد العاملين بالحكومة .

وبالنسبة للتكوين الراسمالى الثابت الاجمالى فيتم تعديله حسب نوع السلعة الراسمالية على مستوى النشاط الاقتصادى باستخدام ارقام قياسية للمجموعات المختلفة للسلع الراسمالية ، اما بالنسبة لمتغيرات التجارة الخارجية فيتم تعديل قيم الصادرات والواردات بالارقام القياسية للاسعار الخاصة بهما .

وفى مصر يقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بتركيب انواع مختلفة من الارقام القياسية للاسعار اذ يقوم باعداد نشرة شهرية عن الارقام القياسية لاسعار المستهلكين ونشرة اخرى عن الارقام القياسية لاسعار الجملة وفقا لفصول النشاط الاقتصادى والمجموعات السلعية المختلفة وحسب الاستخدام النهائى للمجموعات الرئيسية وحسب درجة التصنيع وذلك لسنة اساس ١٩٦٦/٦٥ .

وتتضمن الحسابات القومية التى يعدها الجهاز مجموعة تقديرات بالاسعار الثابتة تتعلق بالناتج المحلى الاجمالى والانفاق عليه وتوزيعه طبقا للنشاط الاقتصادى وكذلك تقديرات خاصة بالانفاق الاستهلاكى النهائى للعائلات والتكوين الراسمالى وتوزيعه طبقا للنشاط الاقتصادى . وتعد هذه التقديرات لسنة اساس ١٩٧١/٧٠ . وفى الحسابات القومية التى اعدت لعام ١٩٨٢/٨١ استخدمت سنة اساس اخرى هى ١٩٧٥ بالاضافة الى ١٩٧١/٧٠ .

وبالنسبة للحسابات القومية التى تعدها وزارة التخطيط فتتضمن تقديرات بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٠/٦٩ وعام ١٩٧٥ وذلك للمتغيرات الاجمالية الاساسية التى تضم الناتج المحلى الاجمالى والاستهلاك النهائى والاستثمار الثابت والمخزون وعجز ميزان المدفوعات الجارية .

اما وثيقة الخطة الخمسية الثانية فتعرض متغيرات الناتج المحلى الاجمالى لسنوات الخطة السابقة ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦ فقط باسعار سنة الاساس لهذه الخطة اى ١٩٨٢/٨١ . اما متغيرات الاستهلاك النهائى فتعرضها بالاسعار الجارية فقط . ويستخدم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الاسلوب المتضمن فى نظام الامم المتحدة للحسابات القومية للحصول على تقديرات بالاسعار

الثابتة،كما انه يعرض المنهج المستخدم بشكل تفصيلى واضح فى نشرات الحسابات القومية التى يصدرها . اما الوزارة فلا تنشر المنهج الذى تستخدمه فى التكميش للحصول على تقديرات الناتج بالاسعار الثابتة .

ولذلك سنكتفى هنا بعرض الارقام القياسية الضمنية التى يستخدمها كل من الجهاز والوزارة لتحديد مدى تقارب او اختلاف نتائج الاساليب التى تستخدم فى كل منهما .

ونظرا لان تقديرات وزارة التخطيط للناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة لا تعتمد على سنة اساس واحدة فى السلسة الزمنية الخاصة بها (١) فانه يصعب استخدام هذه التقديرات فى ايجاد الرقم الضمنى ومقارنته بنظيره فى جهاز الاحصاء .

لذا نعتمد فيما يلى على تقديرات نشرت فى تقرير لمجلس الشورى (٢) عن سياسة الاستثمار فى مصر ويعرض فيه تقديرات الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية وهى مطابقة لتقديرات الوزارة . كما يعرض تقديرات بالاسعار الثابتة وفقا لبدائل مختلفة لسنة الاساس والارقام الضمنية المقابلة لهذه البدائل وهى ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٧٠/٦٩ — ١٩٧٥ .

اما تقديرات الجهاز المركزى بالاسعار الثابتة فاعدت باسعار ١٩٧١/٧٠ ، وقد تم حساب الارقام القياسية الضمنية باستخدام كل من التقديرات بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة . وحتى يمكن المقارنة بين الارقام الضمنية للوزارة (المستمدة من تقرير مجلس الشورى) والجهاز يجب تحويلها الى سنة اساس واحدة ، وقد قمنا بتحريك الارقام القياسية الضمنية لاساس ١٩٧٠/٦٩ فى تقرير مجلس الشورى لتحويلها الى اساس ١٩٧١/٧٠ . ويعرض الجدول (٥) نتائج هذه التقديرات

(١) وزارة التخطيط . تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ١٩٧٠/٦٩ — ١٩٧٩ . اغسطس ١٩٨١ .

(٢) تقرير لمجلس الشورى عن سياسة الاستثمار فى مصر .

جدول رقم (٥)

السنة	الناتج المحلى بسعر السوق بالاسعار الجارية	الناتج المحلى بسعر السوق باسعار ١٩٧١/٧٠	الرقم الضمنى ١٩٧١/٧٠ = ١٠٠	الناتج المحلى بسعر السوق بالاسعار الجارية	الناتج المحلى بسعر السوق باسعار ١٩٧٠/٦٩	الرقم الضمنى ١٩٧٠/٦٩ = ١٠٠	الرقم الضمنى ١٩٧١/٧٠ = ١٠٠
	(١)	(١)	(١)	(٢)	(٢)	(٢)	(٢)
١٩٧١/٧٠	٣١٨٣ر٠٥٣	٣١٨٣ر٥٣	١٠٠	٢٩٧٧	٢٩٣٥ر٩	١٠١ر٤	١٠٠
١٩٧٢/٧١	٣٣٢٢ر٠١٧	٣٢٤٤ر٣٣٧	١٠٢ر٤	٣٢٠٩ر٩	٣٠٧١ر٧	١٠٤ر٥	١٠٣ر٠٦
١٩٧٣	٣٨٣٢ر١٠١	٣٤٣٤ر٦٥٤	١١١ر٧	٣٥٢٦ر١	٣١٣٤ر٣	١١٢ر٥	١١٩ر٩
١٩٧٤	٤٣٦٤ر٣٧٦	٣٤٠٦ر٣٤١	١٢٨ر١	٤١١٩ر٦	٣٢٩١ر٢	١٢٧ر٦	١٢٥ر٨
١٩٧٥	٥٣٤٥ر٧١١	٣٩٠٦ر٠٩٨	١٣٦ر٩	٥٠٦١ر٣	٣٦٥١ر٧	١٣٨ر٦	١٣٦ر٧
١٩٧٦	٦٤٦٣ر٨٨١	٤٣١٦ر١٣٨	١٤٩ر٨	٦١٦٤ر٢	٣٩٨٤ر٦	١٥٤ر٧	١٥٢ر٦
١٩٧٧				٧٣٩٩ر٩	٤٢٦٢ر٦	١٧٣ر٦	١٧١ر٢
١٩٧٨				٩٠١٣ر٢	٤٧٢٣ر٩	١٩٠ر٨	١٨٨ر٢
١٩٧٩				١٢٠٦٧ر٧	٥١٤١ر٨	٢٣٤ر٧	٢٣١ر٥
١٩٨١/٨٠				١٥٨٠٨ر٣	٧٥٥٠ر٨	٢٠٩ر٤	٢٠٦ر٥
١٩٨٢/٨١	٢٠٩٧١ر٦٥٧	٨٠٤٨ر٣٢١	٢٦٠ر٦	١٥٨٠٨ر٣	٦٨٥٧ر٢	٢٨٦ر٠	٢٨٢ر١

المصادر :

(١) نشرات الحسابات القومية للجهاز .

(٢) تقرير مجلس الشورى .

وهى توضح اختلاف الارقام الضمنية التى يستخدمها كل من الجهاز والـــوزارة مما يعكس اختلاف المناهج المستخدمة وربما ايضا الارقام القياسية للاسعار الـــتى تستخدم فى تثبيت المكونات المختلفة للناتج . ويوضح الجدول ايضا ان الـــوزارة تستخدم منهجا يؤدى الى تكميش الناتج المحلى بدرجة اكبر مما يؤدى اليه المنهـــج المستخدم فى الجهاز ، ويعنى ذلك ان الوزارة تعزى الى التغيرات السعريـــة دورا اكبر فى تغيرات الناتج بالاسعار الجارية .

وهكذا نخلص من العرض السابق الى وجود اختلاف وانفصال بين مناهج اعداد الحسابات القومية فى كل من وزارة التخطيط والجهاز المركزى للتعبئة العامـــة والاحصاء وايضا فى توقيتات اعداد هذه الحسابات. ويؤدى ذلك الى صعوبـــات جمة بالنسبة للمشتغلين بالبحث العلمى نتيجة تعدد التقديرات والاختلافات فيمـــا بينها . الا اننا قد لاحظنا ان ذلك لا يمثل مشكلة بالنسبة للقائمين بالتخطيـــط فى الوزارة وذلك لانهم يستخدمون الحسابات الخاصة بهم فقط ويقومون بدور مزدوج لاعداد البيانات واعداد الخطة دون ان يستفيدوا من انتاج جهاز ضخم للمعلومـــات هو الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . ولاشك ان التنسيق بين الجهـــاز والوزارة والعمل المشترك من اجل حل المشكلات التى تواجههم من شانـــــه ان يؤدى الى تدعيم التكامل الوظيفى بينهم ويوفر وقتا وجهدا وتكلفة ، كمـــا انه بلاشك سينعكس بصورة ايجابية على كفاءة العملية التخطيطية فى مصر .

الفصل الثالث

تطور اعداد جداول المدخلات / المخرجات واستخدامها فى التخطيط

يحتاج التخطيط الى قدر كبير من البيانات والمعلومات، وكذلك الى نظام لتدفق وتبادل هذه البيانات وتسجيلها وتدقيقها . وحتى عندما يلجأ المخطط الى اجراء بعض الحسابات الاجمالية على غرار نموذج (هارود — دومار) مثلا لتقدير معدل النمو بواسطة معدل الاستثمار والمعامل الحدى لراس المال فان حجم البيانات والمعلومات التى يستقيها من الحسابات القومية ليس ضئيلا باى حال . وقد يكون هذا القول مدعاة للقفز الى الاستنتاج بصعوبة التخطيط فى البلاد النامية التى تفتقر الى البيانات الموثوق فيها ، والى الكوادر المؤهلة . ولكننا نستطيع ان نطرح الحجة المضادة بان ممارسة التخطيط وحدها هى السبيل الهام لتوفير وتحسين البيانات الاقتصادية والفنية ، وتاهيل الكوادر المدربة . غير ان عملية اكتساب المهارة من خلال الممارسة لا تتم عفويا، فتكوين مدرسة فكرية فى التخطيط يلزم ان يكون عملا مخططا ايضا ، ولابد من نظام التراكم الخبرة ونقلها من اجيال متتابعة .

واذا حاولنا ان ننظر الى خبرة مصر فى مجال اعداد حسابات الدخل القومى ، وجداول المدخلات والمخرجات كادوات تخطيطية ، واستخدامها فى التخطيط بالفعل ، نستطيع ان نلاحظ عددا من الامور الهامة .

اولا :

ان اعداد حسابات الدخل القومى ، وجداول المدخلات والمخرجات قد بدا منذ فترة طويلة تعود الى اوائل الخمسينات .

ثانيا :

أن تجربة مصر فى هذا المجال غير متصلة ، اذ شهدت انقطاعا فى الممارسة ، وانحسارا فى تراكم الخبرة .

ثالثا :

ان الوثائق الرسمية والمذكرات المنشورة لا تتضمن سجلا تفصيليا او شاملا لهذه المحاولات ، ومعظم الكتابات المتوفرة لا تخضع للقواعد المنهجية المحكمة .

رابعا :

لابد وان هناك قدرا كافيا من التنسيق — والتكامل — بين اجهزة البيانات واجهزة التخطيط ، وصناعة القرار الاقتصادى فى اعداد الدراسات واساليب التخطيط وتطبيقها وتقييم نتائجها .

وقد ناقشنا فى الجزء الاول تطور الحسابات القومية ، ونخصص هذا الجزء لمحاولات اعداد جداول المدخلات والمخرجات واستخدامها فى التخطيط . ولا ينبغى فى واقع الامر ان يكون ذلك سردا تاريخيا لتفاصيل هذه المحاولات وخصائص وصعوبات اعداد الجداول المختلفة ، ولكننا سنبين فى عجاله اهم هذه الجداول ، ونستخلص اهم الاستنتاجات من استخدام جداول التشابكات القطاعية فى الخطط الخمسية فى الثمانينات ، والمحاولة الاخيرة الجهيئة لاعداد جدول للمدخلات والمخرجات بواسطة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن سنة ١٩٨٤/٨٣ .

٣ — ١ تجربة اعداد جداول المدخلات / المخرجات :

كانت اولى المحاولات فى اعداد جدول للمدخلات / المخرجات فى ١٩٥٢ ، وتم ذلك فى مصلحة الاحصاء انذاك . وقد امكن الاستفادة من تجربة اعداد هذا الجدول عند تركيب اهم جدول اعدته وزارة التخطيط لسنة ١٩٥٤ . وقد اعتمد هذا الجدول الاخير على البيانات الاحصائية المتاحة ، كما استخدم فى اعداد جدول سنة ١٩٥٩ بعد ادخال التعديلات الملائمة فى الاسعار(١) ولعل اول مانلاحظه ان هذه الفترة التى لم تكن قد شهدت الاعتماد على التخطيط كاداة قومية لادارة النشاط الاقتصادى كانت عامرة بمحاولات اعداد حسابات منظمة للدخل القومى وجداول المدخلات و المخرجات . وقد تميزت هذه المحاولات بامرين ، الاول : هو اعتماد بناء هذه الجداول على البيانات الاحصائية . فقد استخدمت احصاءات الدخل الزراعى التى وفرت بيانات عن تفاصيل الانتاج ومستلزماته ، وكذلك كان من الممكن الحصول على بيانات عن الانتاج الصناعى و مستلزماته بدرجة كبيرة من الدقة بالنسبة للقطاع المنظم ، ويقال نفس الشىء عن قطاعات الخدمات و خاصة النقل و المواصلات و التجارة ، الامر الثانى : يتمثل فى وضوح منهجية اعداد هذه الجداول . فقد واجه الخبراء المعنيون باعداد الجداول منذ البداية المشكلات المنهجية بالاعتماد على البيانات و الاحصاءات المتوفرة و بطريقة منظمة . يظهر ذلك فى علاج مشكلات " المنتجات الثانوية " والتسعير ، والواردات .. .. الخ وكما يسجل احد الخبراء فى دراسة هامة (٢) .... فقد تم الرجوع الى إستمارات الانتاج الصناعى لمعرفة الانتاج الرئيسى و الانتاج الفرعى و الثانوى ، و لمعرفة

---

(١) انظر Eleish, G, The Input-output Model in a Developing Economy: Egypt, in Barna, T.(ed); Structural Interdep endence and Economic Development, Macmillan, London 1963.

(٢) محمد فتحى عافية ، مرجع سبق ذكره .

تفاصيل المستلزمات اللازمة للانتاج ، وبعد تصنيف هذه الاستمارات امكن حساب الانتاج المتجانس ومدخلاته ، واستخدم فى ذلك نقل المنتجات الفرعية ومستلزماتها الى حيث تكون انتاجا رئيسيا . وبينما تعتبر هذه المنهجية واضحة وسليمة ، وقد استخدمت فى اول جدول اعد لسنة ١٩٥٢ ، فان جدول ١٩٥٤ قد تغاضى عن هذه المشكلة ، بسبب الاعتماد على استخدام الموازين السلعية .

والواقع ان هذه النقطة تثير مسألة اسلوب اعداد جداول المدخلات/المخرجات اذ من المعروف انه من الناحية المنهجية يمكن تركيب جدول المدخلات / المخرجات اما بطريقة الاعمدة ، او بطريقة الصفوف . ويحتاج اعداد جدول المدخلات/المخرجات باسلوب الاعمدة الى بيانات احصائية تفصيلية عن هيكل التكلفة ، اى مدخلات انتاج كل سلعة ، ولاستكمال تركيب جدول تتوازن اجماليات صفوفه واعمدته يلزم الرجوع الى بيانات الحسابات القومية لمعرفة الاستخدامات النهائية من كل سلعة.اما اعداد الجدول باستخدام طريقة الصفوف فيعتمد على بيانات الموازين السلعية (التى يتم تجميعها على مستوى القطاعات الانتاجية المختلفة) . ولان اساس تقدير المستلزمات فى الموازين هو كمية وقيمة الانتاج ، فان البعض يرى ان كلا الاسلوبين فى اعداد جداول المدخلات والمخرجات متشابه ، ويشير البعض الآخر الى ان اعداد الجداول فى مصر قد اعتمد بصورة متداخلة على اسلوب الاعمدة والصفوف باستخدام بيانات الموازين . والواقع انه بدون الاعتماد على الاحصاءات الصناعية والزراعية فى تقدير الاستخدامات الوسيطة فى الموازين السلعية ، لايمكن القول بان الطريقتين تؤديان الى نتيجة واحدة . غير ان الاستنتاج بتشابه الطريقتين قد فتح المجال نحو التعويل بشدة على الموازين السلعية التخطيطية فى اعداد جداول التشابك القطاعى كما سيظهر فى المراحل التالية .

ومن اهم المشكلات التى تصدت لها عملية بناء جداول المدخلات/ المخرجات هى التقسيم القطاعى فى الجدول . وفيما يظهر فان المعيار الرئيسى الذى اتخذ

لتحديد درجة التفصيل فى الجداول تمثل فى مدى التشابك بين الانشطة الاقتصادية المختلفة . ورغم ان جدول ١٩٥٤ قد اشتمل على (٨٣) قطاعا ، فان التشابك القطاعى لم يكن قد بلغ هذا الحد من التعقيد مما ترك معظم خلايا الجدول خالية . ومن ثم اختصرت القطاعات الى (٣٣) ، وكذلك تم تجميع الجدول الى مستوى ٧ × ٧ . وتسجل احدى الدراسات نتيجة بالغة الخطورة عندما تشير الى " ان مشكلة البيانات التى تسمح بملء هذه الخلايا ظلت قائمة ولكن بالفروض التعسفية امكن حل المشكلة " (٦) . ولعل هذه الملاحظة توحى بان التقسيم القطاعى لا يتم وفقا لمعيار اقتصادى — فنى يتعلق بتشابه السلع المكونة لنشاط ما ، ولا ان هذا التقسيم يكون اساسا لجمع البيانات من خلال المسوح الاحصائية الملائمة . ومع ذلك فقد بقى هذا التقسيم القطاعى مشابه تقريبا للمتبع فى الجداول التى تم اعدادها فى فترات لاحقة . وربما كان من الضرورى دراسة وتحليل تطور درجة التشابك فى الاقتصاد المصرى منذ الخمسينات والستينات .

وبالاضافة الى ذلك فان مشكلة التقسيم القطاعى تعكس نفسها فى تقدير مكونات الطلب النهائى فى جدول المدخلات / المخرجات . صحيح ان الحسابات القومية ربما توفر الاجماليات المتعلقة بالانفاق الاستهلاكى الخاص والحكومى والاستثمار الثابت والصادرات ، غير انه من الصعوبة بمكان معرفة توزيع هذا الطلب على انواع السلع المختلفة (الانشطة الاقتصادية) . وقد تعطى احصاءات التجارة الخارجية بيانات تفصيلية موثوقا بها عن الصادرات ، كما ان تحديد السلع الراسمالية التى تقدمها بعض القطاعات الاساسية امر ممكن ، الا ان المشكلة ظلت دائما قائمة عند محاولة استخدام بيانات بحوث ميزانية الاسرة فى تقسيم الانفاق الاستهلاكى على القطاعات المختلفة . وقد ورثت كل محاولات بناء جداول المدخلات والمخرجات آفة تقدير الاستهلاك العائلى بطريقة المتبقى .

---

(١) محمد فتحى عافيه ، مرجع سابق .

ومنذ ان بدات محاولات تركيب جداول المدخلات والمخرجات فى مصر فقد عمدت الى تقدير الاستخدامات بسعر المنتج ، والواردات سيف . ويقتضى ذلك حساب الهامش للتوزيع وللنقل ، اى الفرق بين سعر المستخدم وسعر المنتج . واستبعاده من الخلية فى كل عمود وتخصيص صف لقطاع التجارة يشتمل على هوامش التوزيع ، واخر للنقل يتضمن هوامش النقل فى القطاعات المستخدمة لهذه الخدمات . وهناك مايفيد بان هذه الهوامش تقدر كنسبة من قيمة الانتاج فى القطاعات المختلفة ، ويتم مراجعة هذه النسب من آن لآخر . واحيانا تبدو هذه الهوامش غير واقعية مما يتطلب الاعتماد على احصاءات فعلية لتقديرها على اساس واقعى .

وتبقى ملاحظة اخيرة حول مكونات الجدول وتتعلق بالمدخلات الاولية ، اذ ان الجدول المعد لسنة ١٩٥٤ تضمن تفصيلات المدخلات الاولية على مستوى (٨٣) قطاعا . وتضمنت هذه المدخلات التمييز بين عناصر القيمة المضافة (الاجور والمهايا — ارباح موزعة — فوائد — تعويضات القطاع العائلى — ارباح غير موزعة) ، الضرائب غير المباشرة ، الرسوم الجمركية ، الضرائب المباشرة ، صافى المعاملات مع العالم الخارجى . ولكن الجدول المعدل لسنة ١٩٥٩ لم يوفر هذا القدر من تفاصيل القيمة المضافة ويميز فقط بين الاجور وعوائد حقوق التملك والواردات والضرائب غير المباشرة . وحتى هذا القدر من التفصيل اصبح غير وارد فى الجداول التى اعدت بعد ذلك .

لقد اعدت جداول للمدخلات / المخرجات فى السنوات ٦٦/١٩٦٧ و٧٠/١٩٧١ ورغم ان المتاح من تفصيلات عن كيفية تركيب الجداول ، والمشكلات التى صادفتها ، وافتراضاتها الاساسية تكاد تكون معدومة ، فالخصائص الاساسية ظلت هى نفسها كما فى الجداول التى تم اعدادها اوائل الخمسينات . بل ان هذه السمات كانت غالبة فى الجداول التى اعدت لاستخدامها فى خطط التنمية فى الثمانينات على نحو ماسنرى .

٣ — ٢ استخدام جداول المدخلات / المخرجات فى التخطيط :

راينا ان اعداد جداول المدخلات / المخرجات قد تأثر الى حد كبير باسلوب الموازين السلعية ، وخاصة بالطريقة التى ساهم فى تطويرها خبراء من المانيا الشرقية. وقد اعدت الموازين السلعية الاحصائية لسنة ٥٩/١٩٦٠ وهى اساس الخطة الخمسية الاولى (٦٠ — ١٩٦٥) . وكانت هذه آخر — وربما اول — مرة يستخدم فيها التخطيط الموازين الاحصائية (١) . وذكرنا ايضا ان جدول المدخلات والمخرجات لسنة ١٩٥٩ قد اعد بالاستفادة من المعاملات الفنية لجدول ١٩٥٤ — والبيانات المتاحة عن سنة اعتبرت اقرب لبداية فترة الخطة ، وهى ١٩٥٩ . ولكن التجربة تشير الى ان جداول المدخلات/ المخرجات كانت تستخدم بصفة اساسية فى التعرف على التشابكات وطبيعة البيانات . اما فى مجال اعداد الخطة فقد كانت فائدتها محدودة ؟ ! .. فقد كان الجدول بمثابة الاداة التى تستخدم فى اختبار التوازن الانتاجى والذى عن طريقه تستطيع " لجنة التخطيط " ان تراجع محصلة المشروعات الانتاجية التى ترد لها من الجهات المختلفة بحيث اذا وجدت عند تكوين الموازين السلعية فروقا راجعة الى تباين مستويات الانتاج ان تراجع القطاعات المختلفة لكى تراجع قراراتها بما يكفل الوصول فى النهاية الى توازن من هذا الجدول (٢) . ولا يتوقف دور الجدول عند اختبار التوازن فى مرحلة اعداد الخطة وانما يساعد ايضا على تبين اسباب الاختلال فى التوازن عن طريق مقارنته ببيانات متابعة الخطة ، ولكن ليس لدينا مايفيد ان هذه الوظيفة قد استخدمت فى غضون سنوات الخطة الخمسية الاولى .

---

(١) محمد فتحى عافية ، مرجع سابق .

(٢) محمد محمود الامام ، التخطيط من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، معهد الدراسات العربية ، سنة ١٩٦٣ .

وتكاد التجربة تكون قد كررت نفسها فى عقد الثمانينات . فعند الاعداد للخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ — ٨٦/١٩٨٧ ، والخطة التالية لها ٨٧/١٩٨٨ حتى ٩١/١٩٩٢ ، جرت محاولة " تجهيز " جدول مدخلات / مخرجات ، واستخدامه فى التنبوء باجماليات الخطة التى تضمن اتساقها فى نفس الوقت . ولكن لايمكن التأكيد بان الجداول قد استخدمت فى اعداد الخطة فى المرتين . وفى كلتا الحالتين تم الاعتماد فى المراحل الاولية على جدول مدخلات/ مخرجات لسنة ١٩٧٩ . وهذا الجدول هو " تحديث " لجدول المدخلات / المخرجات الذى اعدته وزارة التخطيط عن سنة ٧٠/١٩٧١ (١) . ولأن وزارة التخطيط لا يتوفر لديها بيانات تفصيلية على مستوى القطاعات التى يتضمنها جدول المدخلات/ المخرجات (٣٥) قطاعا فدائما يتم تجميع جدول المدخلات / المخرجات الى ١٢ — ١٥ قطاع . وفى المراحل المتقدمة لصياغة الخطة يلجا خبراء التخطيط الى اجراء التوازنات الاساسية على مستوى الموارد والاستخدامات الاجمالية والقطاعية ، استنادا الى الموازين التخطيطية بصفة اساسية . وبالاضافة الى ذلك فانه على الرغم من ان النتائج الاولية لاعداد اطار الخطة الخمسية ٨٧ /١٩٨٨ — ٩١/١٩٩٢ قد استندت الى استخدام جدول ١٩٧٩ الذى سبقت الاشارة اليه ، الى جانب تقدير العلاقات الاساسية باسلوب " الاتزان " بين الاجماليات القومية والقطاعية على اساس مجموعة من الافتراضات والمقارنة بينهما (٢) . فان وثيقة الخطة لم تتضمن اية اشارة الى استخدام هذا الجدول على الاطلاق ، بينما احتوت على جدول للتشابك القطاعى لسنة اساس الخطة ، اى ٨٦/١٩٨٧ .

---

(١) DRTPC, Input-Output Table for 1979, in Economy Wide Modelling and SAM updating, Joint Cairo Univ. and Wold Bank Reseaech Project, Working paper No. 6, 1982.

(٢) معهد التخطيط القومى ، النتائج الاولية لمقترح الاطار المبدئى للخطة الخمسية الثانية ٨٧/١٩٨٨ — ٩١/١٩٩٢ ، ورقة عمل ، ابريل ١٩٨٦ .

وكما تسجل وثيقة الخطة ، فقد ارتكزت النتائج التفصيلية للتوازن بين متغيرات الخطة الخمسية وخطة عامها الاول ، على اعداد الموازين والحسابات والجداول التفصيلية من سنوات ١٩٨٧/٨٦ كسنة اساس و ١٩٨٨/٨٧ وهى السنة الاولى و ١٩٩٢/٩١ وهى السنة الاخيرة لتلك الخطة . واعتمد هذا على البيانات الفعلية لميزانيات شركات وهيئات القطاع العام ، واحصاءات القطاع الخاص الاستثمارى والتعاونى لسنة ١٩٨٥/٨٤ وعلى المتابعة المبدئية لسنة ١٩٨٦/٨٥ .

وكما لاحظنا من قبل فان اعداد جداول التشابك الاقتصادى التى اطار الخطة الخمسية الاخيرة تتبع ايضا من الموازين السلعية ، اذ ترصد التدفقات على مستوى السلعة للانشطة المستلمة ، ثم تجمع السلع التابعة للنشاط مما يمكن من استخلاص اجمالى النشاط كسطر داخل جدول المدخلات / المخرجات . وقد تم ذلك بالنسبة لسبعة وعشرين نشاطا ثم اضيفت خدمات النقل والمواصلات ، والسياحة ، والاسكان والمرافق والخدمات الشخصية .

لقد اشارت وثيقة الخطة الخمسية ٨٧/٨٢ — ١٩٨٣/٨٢ ، ١٩٨٧/٨٦ الى اهمية توفير البيانات والمعلومات الضرورية لتطوير اداة التخطيط ، ومع ذلك فلم يمكن اعداد جداول مدخلات/ مخرجات يستند الى الاحصاءات الفعلية من خلال مسح شامل لعناصر النشاط الاقتصادى . ولهذا فقد جاء جدول التشابكات فى صورة توازن بين المجاميع الاساسية التى تستند الى الموازين السلعية ، وهذه بدورها تنطوى على درجة من التجميع والتعسف فى الفروض قد تبعد بها كثيرا عن الواقع . ولم يمكن الحصول على بيانات تفصيلية (جداول مساعدة) عن الكميات والاسعار المقترحة فى اعداد الموازين وجدول التشابك ، مما قد يساعد فى تقدير مدى الثقة فى هذه الادوات التخطيطية ، فضلا عن منهجية اعدادها . ان التغيرات فى الاسعار التى وقعت

فى غضون سنة اساس الخطة و سنتها الاولى ٨٦ — ١٩٨٨ نتيجة انخفاض اسعار البترول ، تغيرات سعر الصرف ، و اسعار عدد من السلع الصناعية و الزراعية لابد ان تكون قد احدثت اختلالات عديدة فى التوازن الذى تستند اليه هذه الجداول و تصبح ضرورة اعادة تركيبها امرا حتميا . و تبقى مع ذلك المسالة المنهجية ، اذ ليس من السهل على الباحث الوقوف على خصائص الجداول ، و كيفية تركيبها ، و من ثم التعرف على اتجاهات تعديلها .

٣ — ٣ جدول ١٩٨٤/٨٣ للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :

تدرك اجهزة التخطيط اهمية الاعتماد على جداول المدخلات/ المخرجات، و رغم انها لاتقوم باعداد جدول على اساس بيانات احصائية شاملة ، و استخدامه فى التخطيط بطريقة منهجية صحيحة ، فلم تستخدم كذلك احدث جدول متاح بارقام فعلية فى مجال المدخلات / المخرجات ، وهو الجدول الذى اعده الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء (١) ، و صدر فى ديسمبر ١٩٨٧ .

و الواقع ان هذا الجدول يتسم بثلاث ميزات اساسية :

اولا :

استناد الجدول الى بيانات فعلية . فقد تم الحصول على البيانات من المصادر الاحصائية الدورية المتاحة لدى الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء عن سنة ١٩٨٤/٨٣ ، و ذلك بالنسبة للانشطة المغطاة احصائيا ، فى حين تم اجراء بحث ميدانى خاص لتجميع بيانات عن بعض الانشطة غير المغطاة احصائيا ، فضلا عن

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء ، دراسة جداول المدخلات والمخرجات لجمهورية مصر العربية ١٩٨٤/٨٣ ، ورقة للمناقشة ، بدون تاريخ . والجدير بالذكر ان الجهاز كان قد اعد جدول مدخلات ومخرجات عن سنة ١٩٦٧/٦٦ ، و نشر فى ابريل ١٩٧٣ .

الاعتماد على بحث ميزانية الاسرة لعام ١٩٨٢/٨١ بعد تعديله وفقا لمفهوم التدفق السلعى الوارد بالجدول • وفيما يبدو فإنه لم تستخدم فروض تصفية فى معالجة البيانات الاحصائية لتوفيقها مع مقتضيات تركيب جدول المدخلات والمخرجات •

ثانيا :

ان اعداد الجدول ارتبط بشكل وثيق باعداد حسابات الدخل القومى عن سنة ١٩٨٤/٨٣ ايضا • وقد اعتمد كل منهما على ذات التعريفات والمفاهيم ، واستخدام ذات القاعدة من البيانات • وبالاضافة الى ذلك فان الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء يعتبر ان احد الاغراض الاساسية لاعداد جدول ١٩٨٤/٨٣ يتمثل فى اعداد مصفوفة للحسابات القومية عن نفس السنة • وبديهى انه يمكن التعجيل بتحديث الجدول والمصفوفة فيما بعد (١) •

ثالثا :

ان اعداد الجدول تم بطريقة منهجية واضحة • فمن ناحية اعتمد تركيب الجدول على اسلوب التدرج ، اى استكمال هيكل التكلفة للصناعات المختلفة ، ثم مجموعات الطلب النهائى ، اما ان اعداد الجدول بدأ بالمصفوفة الرئيسية للمبادلات الوسيطة عن طريق تجميع المعلومات المتاحة عن التدفقات السلعية والخدمية ، ثم تحليل التدفق الانتاجى على مستوى الاقتصاد القومى ، وترجمة هذا التدفق الى مصفوفة تشابك صناعى وقد تم تجميع السلع والخدمات المعروضة فى (٤٩٧) مجموعة سلعية فرعية ، وزعت بعد ذلك بين الصناعات المنتجة وسجلت فى المصفوفة الرئيسية • وبعد ان تم تقدير

---

(١) سنشير الى منهجية هذا التحديث فى الفصل الرابع من هذه الدراسة •

المدخلات الاولية ، و توزيع المجموعات على قطاعات الطلب النهائى أمكن استكمال هيكل الجدول . و من ناحية ثانية فقد اوضحت دراسة اعداد الجدول الافتراضات المختلفة التى قامت عليها ، والمعالجات التى اتبعتها فى تركيب الاجزاء المختلفة للجدول . فالدراسة تبين عددا من الاختلافات فى معالجة بعض البنود بين الجدول و بين الحسابات القومية و بين نظام الحسابات القومية المستخدم و بين النظام الموحد الذى اوصت به الامم المتحدة .

فقطاع الحكومة يظهر كقطاع منتج و مستهلك لقيمة انتاجه فى حسابات الدخل القومى ، بينما يعالج فى جدول المدخلات و المخرجات كقطاع مستهلك ضمن قطاعات الطلب النهائى . على ان الاهم هو ان تعويضات العاملين لمنتجى الخدمات الحكومية ظهرت ضمن نشاط الخدمات الاجتماعية فى جدول المدخلات و المخرجات مما يتسق مع اجمالى القيمة المضافة كما تسجلها الحسابات القومية . كذلك فان تعويضات العاملين و الاهلاك و الضرائب غير المباشرة ، للهيئات التى لاتهدف الى الربح ، و الخدمات المنزلية للعائلات ظهرت ضمن حساب الانتاج لهذه الهيئات و الخدمات المنزلية للعائلات فى حسابات الدخل القومى و لكنها ظهرت ضمن العناصر المقابلة فى نشاط الخدمات الثقافية و الشخصية و ليس فى قطاعات الطلب النهائى فى جدول المدخلات و المخرجات . كما ان قيمة الواردات فى حسابات الدخل القومى لا تتضمن الرسوم الجمركية ، بينما تشملها فى جدول المدخلات / المخرجات .

و من ناحية اخرى تختلف معالجة بعض البنود عن المعالجات الموصى بها فى نظام الحسابات القومية للامم المتحدة . فالجدول لا يميز بين انشطة الصناعات و انشطة للهيئات التى لاتهدف الى الربح ، و لا يعالج القطاع الحكومى ضمن مربع الاستهلاك الوسيط ، كما انه يفصل القطاع الصحى و التعليمى للحكومة عن نظيرهما للقطاع الخاص ، و يضمهما الى قطاع الحكومة ، وكذلك لم يتم التمييز بين الواردات

المنفسة والواردات المكملة (غير المنافسة) ، ومما تجدر ملاحظته ان الدراسة لم تقدم تفسيرا لهذا الاختلاف فى المعالجة ، خاصة وان جدول ٦٦/٦٧ كان يتبع نظام الامم المتحدة .

وقد اشتملت دراسة المدخلات والمخرجات على الجداول الاساسية للمدخلات والمخرجات على مستوى التدفقات الكلية والتدفقات المحلية والواردات ، وهوامش التوزيع الكلية والمحلية وعلى الواردات ، الى جانب مصفوفات المعاملات الفنية . وعرضت جميع الجداول بمستوى تفصيلى يضم (٣٧) قطاعا وسيطا ، وقد اتبع التصنيف الصناعى النمطى الدولى ISIC فى تصنيف قطاعات المدخلات / المخرجات ، فيما عدا بعض الاختلافات البسيطة ، كما اعد جدول مختصر للمدخلات/ المخرجات يشتمل على (١٢) قطاع وسيط (كما يظهر فى الجدول الملحق بهذه الدراسة) .

ان اعداد هذا الجدول للمدخلات والمخرجات لسنة ١٩٨٤/٨٣ يعد عملا مفيدا للغاية فى دراسة التشابك الاقتصادى فى مصر ، ويوفر فكرة تفصيلية عن درجة هذا التشابك ، وخاصة بين الانشطة الصناعية التى يشملها الجدول بدرجة معقولة من التفصيل . وربما يبين الفحص الدقيق لبعض خانات الجدول او هيكل التكلفة النسبية لبعض الانشطة الحاجة الى اعادة النظر فى تسجيل البيانات الخاصة بهذه الخانات من المصادر الاساسية للبيانات . وهناك ملاحظات جزئية من هذا القبيل تظهر فى السطر الخاص بالواردات .

على ان المشكلة الاساسية التى ينطوى عليها اعداد جدول ١٩٨٤/٨٣ — تكمن فى تسعير مدخلات الانتاج ، وبعض مكونات الطلب النهائى . فكما هو معروف يمثل كل عمود فى جدول المدخلات والمخرجات مشتريات الصناعة (القطاع) من السلع المختلفة . ونظرا لصعوبة تسجيل كافة المدخلات بالكميات التى استخدمها القطاع ، فان الجدول يسجل مشتريات القطاع بالقيم التى تمت بها المبادلات . واذا كانت

اسعار هذه المدخلات مختلفة من قطاع لاخر، فمعنى ذلك ان مبيعات قطاع معين (اى بيانات السطر) تسجل باسعار مختلفة . وتقلل هذه المعالجة من فائدة استخدام الجدول فى اغراض التحليل والتخطيط على حد سواء . وتظهر هذه المشكلة بوضوح فى حالة البترول ، والكهرباء، وفى عمود الصادرات كذلك . ومن ناحية المبدأ لا يمكن علاج هذه المشكلة دون الرجوع الى الكميات المستخدمة من سلعة معينة فى الانشطة الوسيطة المختلفة وفى الاستخدامات النهائية . ففى حالة البترول الخام (على سبيل المثال) ، نعرف ان كمية الخام المستخدم محليا فى التكرير بلغت فى ١٩٨٤/٨٣ ١٧٫٧ مليون طن، قيمتها ١١٣٫٩ مليون جنيه (متوسط سعر الطن ٦٫٤ جنيه) ، بينما كانت الكمية المصدرة ٧٫٨ مليون طن قيمتها ١٦٨١٫٦ مليون جنيه (متوسط سعر الطن ٢١٤٫٥ جنيه) ، وبمعرفة هذه الكميات فانه يلزم تعديل بيانات السطر الخاص بالبترول اما بتطبيق الاسعار المحلية على الصادرات وتسجيل الفرق السعرى في عمود خاص بفروق الاسعار، باعتبار هذه الفروق (ضريبة) تمثل دخلا للحكومة . ويمكن معالجة صادرات القطن واستخدامات الكهرباء فى الانشطة المختلفة بهذه الطريقة ايضا . وهناك طريقة مغايرة تتمثل فى ان تستخدم اسعار التصدير (الاسعار العالمية) فى تقدير الاستخدامات المحلية . وتؤدى هذه المعالجة الى اظهار مقدار الدعم الضمنى — الذى تحصل عليه الانشطة الانتاجية نتيجة انخفاض الاسعار المحلية للمستلزمات عن الاسعار العالمية، وهو المنطق الذى يطالب به البنك الدولى عموما. ان ادخال هذه التعديلات ضرورية لجدول المدخلات والمخرجات لكى يعكس هيكل الاقتصاد المصرى، والاختلالات التى يعانى منها . وربما تكون هذه التعديلات ايسر عندما يتم ادماج الجدول فى مصفوفة كاملة للحسابات القومية .

ومما لاشك فيه ان العائق الجوهرى امام امكان استخدام جـــــدول ١٩٨٤/٨٣ الاحصائى فى اعداد خطة التنمية ومتابعتها يتمثل فى تباين اجماليـــات الحسابات القومية المتضمنة فى الجدول عن تلك التى تعدها وزارة التخطيط عن نفس السنة • وفى تقديرنا ان ازالة هذه الفجوة امر ضرورى • ويمكن تحقيق ذلك امـــا بتأكيد دقة بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وتعديل بيانـــات وزارة التخطيط وفقا لذلك ثم العمل على تحديث بيانات الجهاز بصفة دورية منتظمـــة او العكس حيث يتم اعادة توازن جدول المدخلات والمخرجات على اساس بيانـــات الاجماليات القومية من وزارة التخطيط ثم استمرار تحديث الجدول والحسابات القوميـة انطلاقا من سنة الاساس •

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

جدول (٦)

جدول المدخلات والمخرجات "المختصر"

١٩٨٤/٨٣

مسلسل	المخرجات / المدخلات	الطلب الوسيط: الزراعة	استخراج البترول الخام وغاز الطبيعي	المنتجات الغذائية	الكهرباء	التشييد والبناء	صناعة الغزل والنسيج	صناعة الجلد	صناعة الورق	صناعات أخرى	التجارة والتخزين والمواصلات	المال والتأمين	الخدمات	جملة الوسيط المحلي	الاستخدام النهائي: الاستهلاك العائلي	الاستهلاك الحكومي	التكوين الرأسمالي الثابت	التكوين الرأسمالي التغيير في المخزون	جملة التكوين الرأسمالي	الصادرات	الواردات	جملة الطلب النهائي	جملة المخرجات
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢
١	الزراعة	٨٢٢٢٠٦٧		٤٦١٣٢٠			١١٤٤٢٦	٢٠٩٨٥٥		٥٩٠٥٨	٤٣٤٦	٧٧٠٣٦	٣٤٥٥١٤٨	٤٨٢٤٨٩	٢٢٦٤٨٧	٢٢٦٨٦٠	٥٤٤١	٢٢٦٨٦٠	١١٤٤٠٦	٩٨٣٣٦٨	٥١٤٤٠	٥١٤٤٠
٢	استخراج البترول الخام وغاز الطبيعي				١٤٠٧٣			٤٤٨	٧١٠٢	٩٢٨٠			٩٥٣٠٣	٤٦١٥	٤٤١٨٥		٤٤١٨٥	٤٤١٨٥	٤٤١٨٥	٢٩٠٩١٢٩	٢٠٤٤٣٤	٢٩٠٩١٢٩	٣٠٤٤٣٤
٣	المنتجات الغذائية	٢٤٨٥٩٦		٤٨٠٠٨٩				٤٦٢٧	٠٧٥٠	٢١٧٢٥٠	١٤٧٣		٩٥٦٩٨٤	٢٢٦٦٦٤٤	٢٩٦٢٦٤		٢٩٦٢٦٤	٢٩٦٢٦٤	٢٩٦٢٦٤	٢٠٤٩٠٨	٢٠٤٩٠٨	٢٠٤٩٠٨	٣٤١٥٠٨٢
٤	الكهرباء	١٣١٨	١٣٣	١٧٤٤٤٤	٦٨٤٤	١٣٩٠	١٣٧٠	٥٥٤٠٤	١١١٧٤	١٦١٠٩	٨٤١٧	٣٦٠٨	٤٦٩٠٢	٤٦٢٦٢٨	٢٣٦٦٨	٢٣٦٦٨				٨٧٠٦	٢٣٨٠٧	٢٣٨٠٧	٢٧٤٤٥٠
٥	التشييد والبناء	٤٠٣٠٥	١١١٣٦	٣٩٩٣١	٧٢١	٩٠٨٠		٥٥٠٦٣	٥٠٤٧	١٤٠٩٩٤	١٤٧٣	٤٧٠١١	١٤٥٤٦٢	٣٤٤٤٦١	٣٤٤٧٨٩	٦٧٧٧	٣٠٤٤٧٨٩		٣٠٤٤٧٨٩	٤٦٥٠	٢٤٤٧٨٩	٤٦٥٠	٢٤٧١٩٨٣
٦	حلج القطن	٢٠٧٦		١٠٤٧٤				٢٢٥٠٨٠		٣٥٠٢٣				٣٤١١٥٢	٣٥٠٢٣					٦٥٩١٦٠	٦٠٠٨١٣	٦٥٩١٦٠	٦٥٩١٦٠
٧	الغزل والنسيج	٤٠٠٢٦	٣٦	١١١١			١٧٤٤	٢٤٦٠٨٤		١٣٢٧٠	١٣٨		٥٦٨٠٠	٤١٩٣٠٩	١١٥٧٦٥٢	٤٥٠٣				١٢٤٤٣٠	٢٧٨٠٥٤	٤٩٧٢٦٣	٤٩٧٢٦٣
٨	كهرباء البترول	٤٧٣٢٧	٥٢٥	٢٩٤٤٠٨	٢٤١٦٥	٢٧٠٥١	١٠٠٠	٦٣٨٣	٢٨٠٨٢	٥٥٨٥٣	٢٨٠٨٢	٥٠١٩٣٨	١٦٢٥٠٠	٥١٢٩٣٨	٢٩٠٩٥	٢٩٠٩٥				١٩٠٨٦٠	٧٤٤٣٠	١٦٠٧٢٦	١٦٠٧٢٦
٩	صناعات أخرى	٤٦٣٧٨١	١٣٢٥٥	١٥٦٧١٩	٢٤٤٦٠	٨٣٣١٠٤	٦٦١٩	٩٨٨٨١	١٠٨١٢٠	٢٦٥٧٥٦٠	٩٤٧٩٤	٥٩٦٦٨	٤٤٣٤٤٤	٢٥٤٦٩٣٣	٩٦٤٠٨٥	٦٠٩٧٧	٥٦٤٤٦٠	٩٤٠٤٢٤	٩٤٠٤٢٤	٤٠١٨٦٠	٤٠١٨٦٠	٧٠٩٩٦٣١	٤٠١٨٦٠
١٠	النقل والتخزين والمواصلات	٨٥٧٦٩	٩٣٥	٦٨٦٤٩	٧٤٤٠	١١٥٩٥	٤٩٤٣٠	٢١٤٤٢	٦٩٤٩٤	١١٠٤٩١	١٤٠٢٣٠	٤٣٤٠٩	٤٤٨٧٥٠	٤٤٠٥٨٠	٤٠٤٤٤٤	٩٤٠٤٤٤				٨٦٢٤٨	٤٩٩٠٧	٤٩٩٠٧	٤٩٩٠٧
١١	المال والتأمين	٩٩١٨٩٩	٤٠٠٦	٢٧٤٠٦٩	٢٤٤٦٩	٢٤٧٧٧	٢٤٢٧٧	٢٤٤٦٩	٩٠٦٦٩	٥٠٩١٠٨	٥٠٠٧٠	٥١٠٤٧	٣٠٠٠٧٠	٥٠٤٩٠٩	٥٠٤٩٠٩					١٢٥٠٤٤	٤٨٠٤	١٢٥٠٤٤	١٢٥٠٤٤
١٢	الخدمات	٤٨٢٩٦٩	٤٧٠٤٠	١٠٩٦٠٦٩	١١٦٤٦٧	٥١٠٣٩١	٥١٣٤٠	٣٤٤٦٦١	٧٩٩٨٠	١٩٤٤٥٥٠	٣٤٤٦٦١	٩٠٤٦٠٢	٥٠٤٤٠٨٠	٢٤٤٦٦١	٢٧٠٨٢٨	٩٠١٨٣	٢٨٠٦٥٥	٢٩٦٠٨٢٨	٢٧٠٨٢٨	٢٧٧٨٥٦	٢٧٧٨٥٦	٢٩٠٨٢٨	٢٩٠٨٢٨
١٣	جملة الوسيط المحلي	٢٤٤٩٠٩١	٤٧٠٤٠٦	١٠٤٦٠٦٩	١١٦٤٦٧	١١٧٤٢٠	٩١٦٤٢٧	٥٠٤٦٤٨	٢٣٤٠٦٠	٢٧٠٩٦٠٨	٢٣٤٠٦٠	٢٤٠٤٠٨٠	٢٤٤٠٦٠٨	٢٤٤٠٦٠٨	٢٤٤٠٦٠٨	٢٤٤٠٦٠٨	٢٤٤٠٦٠٨	٢٤٤٠٦٠٨	٢٤٤٠٦٠٨	٢٤٤٠٦٠٨	٢٤٤٠٦٠٨	٢٤٤٠٦٠٨	٢٤٤٠٦٠٨
١٤	الواردات	٢٤٠٩٧٥	٥٠٠٤٢٨	٢٠٤٠٤٢	٥٠٦٤٨	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢	٢٠٤٠٤٢
١٥	جملة الموارد	٢٦٦٩٠٢١	٧٠٤٨٤٤	١٢٠٤٠٧٢	١٧٠٩١٥	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢	٥٠٨٦٠٢٢
١٦	القيمة المضافة	٥٠١٧٢٤	٤٦٩٨٤٨	٧٠٤٧٠٥	٤٠٣٥٢	١٣٨٨١٠٦	٩٠٤١٥	٦٧٧٠٤٧	٧٠١١٣	٣٠١٠٣٢١	٤١٤٩١٠	٤٧٠٤٤٤	٤٠٤٠٨١٨	٤٠٤٠٨١٨	٤٠٤٠٨١٨	٤٠٤٠٨١٨	٤٠٤٠٨١٨	٤٠٤٠٨١٨	٤٠٤٠٨١٨	٤٠٤٠٨١٨	٤٠٤٠٨١٨	٤٠٤٠٨١٨	٤٠٤٠٨١٨
١٧	تعويضات العاملين	١٨٨٦١٠٤	٥٠٤٠٤	٥٦١٨٨٢	١٥٤٧٤٤	٥٣٨٩٦٩	٥٢٦٠٠٤	٦١٩٤٩٩	٥٢٦٢٩	١٤٩٩١٦٠	٥٢٦٢٩	٥٢٦٢٩	٥٢٦٢٩	٥٢٦٢٩	٥٢٦٢٩	٥٢٦٢٩	٥٢٦٢٩	٥٢٦٢٩	٥٢٦٢٩	٥٢٦٢٩	٥٢٦٢٩	٥٢٦٢٩	٥٢٦٢٩
١٨	نافض العمليات	٥٠٤٠٤	٢٠٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩	٥٦٨٤٤٩
١٩	إهلاك رأس المال الثابت	٥٠٤٠٤	١٣٥٧٤	٤٨٩٨١	٤٨٠٧٤	٤٣١٩٤	٥٠٠٤	٩١٩٧٤	٤٢٠٨٨	٢٦٠٨٨	٢٦٠٨٨	٢٦٠٨٨	٢٦٠٨٨	٢٦٠٨٨	٢٦٠٨٨	٢٦٠٨٨	٢٦٠٨٨	٢٦٠٨٨	٢٦٠٨٨	٢٦٠٨٨	٢٦٠٨٨	٢٦٠٨٨	٢٦٠٨٨
٢٠	الضرائب غير المباشرة	١٧٨٠	١٩٤٠٥٥	٣٩٨٦٥٠	٦١٤	٣١٤٩٣	٥٥١٥	٢٤٩٥٥	١٤٤٤٧	١٤٠٣٧٤	٤٤٩٤٦	٤١٠٨١	٤٠٣٤٨٥	٤٠٣٤٨٥	٤٠٣٤٨٥	٤٠٣٤٨٥	٤٠٣٤٨٥	٤٠٣٤٨٥	٤٠٣٤٨٥	٤٠٣٤٨٥	٤٠٣٤٨٥	٤٠٣٤٨٥	٤٠٣٤٨٥
٢١	ناقصا : الدعانات	١٠٤٦٤٧		٣٩٨٦٥٠	٤٠٣٠٣	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨	٤٠٣٧٨
٢٢	جملة المدخلات	٨٨٦٣٤٧٩	٢٧٤٤٥٠	٣٤٨٣٨٣	٢٧٤٤٥٠	٢٧٤٤٥٠	٦٠٠٨١٣	٢٧٩٩٦٢١	١٣٧٢٦٦	٧٥٩٩٦٢١	٢٧٤٤٥٠	٢٧٤٤٥٠	٢٧٤٤٥٠	٢٧٤٤٥٠	٢٧٤٤٥٠	٢٧٤٤٥٠	٢٧٤٤٥٠	٢٧٤٤٥٠	٢٧٤٤٥٠	٢٧٤٤٥٠	٢٧٤٤٥٠	٢٧٤٤٥٠	٢٧٤٤٥٠

الفصل الرابع

نحو منهج متكامل لاستخدام الحسابات القومية في اعداد خطة التنمية

هناك حقيقتان يلزم التاكيد عليهما عند تناول استخدام الحسابات القومية في التخطيط وهما :

اولا :

ان استخدام حسابات الدخل القومي قد تجاوز اعداد الميزانية القومية ، وتطور نحو ادماج نموذج المدخلات والمخرجات في نظام الحسابات القومية .

ثانيا :

ان نظام الحسابات القومية باكمله يتطور نحو اعداد اطار شامل للبيانات والتخطيط. وسوف نعرض بالتفصيل لهذين التطورين لنبين كيفية استخدام نظام الحسابات القومية في اعداد خطة التنمية .

٤ — ١ العلاقة بين جدول المدخلات والمخرجات ونظام الحسابات القومية :

من المتفق عليه ان جدول المدخلات / المخرجات هو : بمثابة جزء عضوي من نظام الحسابات القومية ، وبدون ادماج هذا الجزء مع حسابات الدخل القومي فانها تفتقد من ناحية البيانات التفصيلية التي تم الحصول عليها عند تقدير الدخل والناتج على مستوى الانشطة والقطاعات ، كما انها تفتقر من ناحية اخرى الى الاتساق الذي يضمنه اخذ التشابكات القطاعية ، والتداخل بين الانشطة في اطار العملية الانتاجية ، في الحسبان .

وتتضح هذه العلاقة اذا ما كان اعداد جدول المدخلات/ المخرجات يتم وفق اسلوب الاعمدة (هيكل تكاليف الانتاج) فى هذه الحالة يتم تركيب مصفوفة الاستخدامات الوسيطة من بيانات المسوح الصناعية والزراعية ، ويضاف الى مجموعة الصفوف التى تشتمل على مستلزمات كل نشاط من المدخلات الوسيطة ، الصفوف التى تمثل استخدامات كل نشاط من المدخلات الاولية (عناصر الانتاج) . ويتبقى لكى يكون لدينا جدول مكتمل للمدخلات / المخرجات ان نضيف الى مصفوفة الاستخدامات الوسيطة اعمدة قطاعات " الطلب النهائى " . والمعروف ان مصادر بيانات مكونات الطلب النهائى (الاستهلاك العائلى ، والحكومى ، والانفاق على التراكم الراسمالى ، والصادرات للعالم الخارجى) تختلف باختلاف عناصر هذا الطلب . ومن ثم فان اكتساب جدول المدخلات / المخرجات لميزة تصويره للتشابكات القطاعية فى نطاق موارد واستخدامات السلع (القطاعات المختلفة) يتطلب ضمان اتساق هذا الجدول مع الحسابات القومية . ولضمان هذا الاتساق تستخدم البديهية الاساسية ومؤداها ان مجموع كل صف يتساوى مع مجموع العمود المناظر له . اى ان اجمالى انتاج اى قطاع يتساوى مع مبيعات القطاع الى القطاعات الاخرى (الوسيطة او النهائية) .

ومؤدى هذا فى واقع الامر انه لا بديل عن استخدام البيانات الاحصائية لدراسة هيكل التكلفة فى مختلف الانشطة وتقدير الانتاج ، وتصحيح (او مراجعة) هذه البيانات من فترة لاخرى (عشرة سنوات مثلا) واستخدام تقديرات الحسابات القومية لضمان اتساق هذه البيانات .

وسواء تم تركيب جدول الاستخدامات الوسيطة ببيانات الطلب النهائى ، ام استخدمت بيانات الحسابات القومية لضمان اتساق جدول المدخلات / المخرجات ، فان الجدول يصبح مصدرا لتقدير بعض الاجماليات القومية كالناتج المحلى الاجمالى ، والانفاق على الناتج . فمن ناحية القيمة المضافة يكون الناتج المحلى الاجمالى مساويا لمجموع —

القيم المضافة المتولدة فى القطاعات المختلفة . ومن ناحية الانفاق ، فان الناتج المحلى الاجمالى يساوى مجموع الطلب النهائى ناقصا الواردات الوسيطة . ويديهى ان الطريقتين تعطيان نفس التقدير للناتج المحلى الاجمالى .

وطبقا لبيانات الحسابات القومية التى اعدت بواسطة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن سنة ١٩٨٤/٨٣ . وهى نفس السنة التى قام الجهاز باعداد جدول مدخلات / مخرجات لها ، فان مكونات الطلب النهائى كالاتى : (بالمليون جنيه) :

الاستهلاك النهائى الخاص	١٤٨٤٨٫٦
الاستهلاك الحكومى	٥٩٤٥٫٠
التكوين الراسمالى الثابت	٤٣٤٦٫٢
التغير فى المخزون	٦٠٩٫٣
الصادرات	٥٨٧٩٫٢
اجمالى الانفاق على الناتج المحلى	٣١٦٢٨٫٣
ناقصا الواردات الوسيطة (شاملة الرسوم الجمركية)	٥٩٥٤٫٥
الناتج المحلى الاجمالى (القيمة المضافة الاجمالية) .	٢٥٦٧٣٫٨

وكما هوواضح من الجدول المختصر للمدخلات/ المخرجات فان اجمالى السطر (١٦) ويمثل القيمة المضافة يساوى ايضا ٢٥٦٧٣٫٨ مليون جنيه . ويمكن ان نتوصل الى نفس القيمة للناتج المحلى عن طريق تجميع قيم الطلب النهائى الكلية (اجمالى العمود ٢٠) وقدرها ٣٦١٠٩٫٨ مليون جنيه ونطرح منها قيمة الواردات الكلية (١٠٤٣٦٫٠ مليون جنيه) وتكون القيمة المضافة (الناتج المحلى بتكلفة العوامل) ٢٥٦٧٣٫٨ مليون جنيه .

ان هذه القاعدة بسيطة للغاية وبديهية من بديهيات التوازن الحسابى للاقتصاد القومى . ومع ذلك فان تركيب واعداد كل من حسابات الدخل القومى وجدول المدخلات / المخرجات بصورة منفصلة لا يضمن اتساق البيانات، وخاصة الاجماليات القومية ، وكما تبين مراجعة وثيقة الخطة الخمسية ٨٧ — ١٩٨٨ — ٩١ — ١٩٩٢ ، فان صورة توازن الموارد والاستخدامات الكلية لا تتفق فى بياناتها مع جدول " التشابكات القطاعية " كما تتضمنها نفس الوثيقة (١) .

ويبين الجدول التالى الاختلاف فى هذه التقديرات .

---

(١) وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية الثانية ، مرجع سابق .

جدول رقم (٧)

توازن الموارد والاستخدامات
لسنة ٨٦ / ١٩٨٧

(مليون جنيه)

	جدول التشابكات	صورة التوازن	صافى الضرائب غير المباشرة
الاستهلاك العائلى	٣٢٧٠٨	٣٤٢٦٠	١٥٥٢
الاستهلاك الحكومى	١٨٦٢	٦٣٣٠	١٣٤٩٠ جور ومرتبات (١٤٨) اعانات
الاستثمار الثابت	٧٧٠٠	٧٧٠٠	
التغير فى المخزون	٤٥٠	٤٥٠	
الصادرات	٤٨٧٧	٦٢٣٠	١٣٥٣
اجمالى الطلب النهائى	٤٧٥٩٦	٥٤٩٧٠	
الواردات	١٠٢٥٧	١٠٩٢٠	٦٦٣
اجمالى الناتج المحلى	٣٧٣٣٩	٤٤٠٥٠	٣٢٢٠

المصدر :

اخذت بيانات التشابكات من الجدول ( ) ، اما بيانات التوازن فقد اخذت من الجدول من وثيقة " الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٨/٨٧ — ١٩٩٢/٩١ " ، الجزء الاول .

وفى ضوء هذه الاختلافات التى ترجع فى الحقيقة الى عدم اعداد تقديرات الحسابات القومية فى وزارة التخطيط بصورة منتظمة ، والى عدم ادماج جدول التشابكات (المدخلات المخرجات) فى نظام متكامل للحسابات القومية ، فانه من الصعوبة تقدير القيمة المضافة من الجدول او التاكد من دقة التقدير الوارد فى صورة توازن الموارد والاستخدامات .

فبينما يظهر جدول التشابكات القيمة المضافة عند ٨ر٣٧٣٣٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٨٧/٨٦ ، تبلغ قيمة الناتج المحلى الاجمالى (بتكلفة العوامل) حوالى ٤٠٨٣٠ مليون جنيه ، حسب توازن الموارد والاستخدامات فى وثيقة الخطة . ونلاحظ ان الفرق الاساسى يظهر فى تقدير الاستهلاك الحكومى . ومن الناحية المنهجية فان معالجة " قطاع الحكومة " سواء فى حسابات الدخل القومى او عند تركيب جدول المدخلات والمخرجات تثير عددا من المشكلات . والامر الواضح ان جدول التشابكات فى الخطة الخمسية لا يتضمن انتاج الخدمات الحكومية ، ولكن يتمثل وجودها فى الطلب النهائى كمستهلك للسلع والخدمات (١) . ولا يبرر هذا ان يظهر الاستهلاك الحكومى غير متضمن الانفاق على الاجور والمرتبات مما يقلل من قيمة الانفاق النهائى الحكومى فى جدول التشابكات ، ولا يتطابق من ثم مع مثيله فى جدول توازن الموارد والاستخدامات . ان تصميم جدول المدخلات / المخرجات يجب ان يعكس صورة المالية العامة فى جوانبها الاجمالية على الاقل .

ويمكن ان نلاحظ نفس الشىء بالنسبة لحساب العالم الخارجى (ميزان الصادرات الواردات) فكما هو واضح من الجدول السابق ، لا تتفق قيم الصادرات والواردات فى كل من جدول التشابك القطاعى وجدول توازن الموارد والاستخدامات .

---

(١) وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية ، مرجع سابق ، ص (١٣٥) ، ص (١٤١) .

ولا ترجع هذه الفروق فى قيم الاجماليات (من الاستخدامات والموارد) الى اخطاء فى التقدير وانما يمكن تفسيرها بعدم الاتساق فى استخدام الاسعار. فوزارة التخطيط لا توضح فى جدول التشابك تفصيلات الضرائب غير المباشرة والاعانات ، بينما يتم اظهار قيم الاستخدامات والموارد شاملة الضرائب والرسوم ومنقوصا منها الاعانات. ومن ناحية اخرى فان " القيمة المضافة " فى جدول المدخلات / المخرجات الذى اعده جهاز التعبئة والاحصاء تشتمل الى جانب تعويضات العاملين وفائض العمليات بنود اهلاك راس المال والضرائب غير المباشرة والاعانات .

وباعادة تصوير بيانات التوازن فى ضوء الملاحظات السابقة يمكن كتابة اجماليات جدول التشابك على النحو التالى (مليون جنيه) :

الاستهلاك العائلى	٣٢٧٠٨
الاستهلاك الحكومى	٥٣٥٢
الصادرات	٤٨٧٧
الاستثمار الثابت	٧٧٠٠
التغير فى المخزون	٤٥٠
اجمالى الطلب النهائى (شاملا الواردات)	٥١٠٨٧
ناقصا الواردات الكلية	١٠٢٥٧
اجمالى الناتج المحلى بالتكلفة	٤٠٨٣٠

---

(١) ورغم ذلك يظل الفرق فى تقدير القيمة المضافة بين الجدولين (٣٤٩١ مليون جنيه) وليس لدينا مصدر للتاكيد بان هذا الفرق يمثل القيمة المضافة فى قطاع الحكومة .

وهذه القيمة هى التى تظهر فى جدول توازن الموارد والاستخدامات لسنة لسنة ١٩٨٧/٨٦ . ولكن يتبقى من المنطقى ان يتم تقدير الانفاق على الناتج المحلى باسعار السوق (وهى الاسعار التى يتم بها تقدير استهلاك الافراد اوالحكومة، اوتصدير السلع والخدمات ، وكذلك الانفاق على سلع الاستثمار) . ولهذا فان اسلوب معالجة قيم المتغيرات الاجمالية على النحو الذى استخدمه جدول المدخلات والمخرجات فى جهاز التعبئة العامة والاحصاء يعد اوضح فى اظهار العلاقة بين هذه المتغيرات . ويمكننا ان نعيد تصوير بيانات توازن الموارد والاستخدامات باستخدام هذا الاسلوب على النحو التالى :

جدول رقم (٨)

اعادة تصوير جدول التشابكات

		اجمالى الطلب الوسيط	الطلب النهائى					الاجمالى
	الربع الاول (التشابكات الوسيطة)							
الواردات		٦٢٢٩	٣٤٢٦٠	٦٣٣٠	٧٧٠٠	٤٥٠	٦٢٣٠	١٠٩٢٠
اجمالى المستلزمات(*)		(٦٦٣)	(١٥٥٢)	(٣٤٨)	-	-	(١٣٥٣)	٥٤٩٧٠ (٣٢٢٠)
الاجور والفائض		٤٠٨٣٠						
القيمة المضافة		٤٤٠٥٠						

(*) الارقام بين قوسين تشير الى تقدير صافى الضرائب غير المباشرة المتضمنة فى كل بند من بنود الانفاق المناظرة.

ومن هذا الجدول يمكن ان نقدر الناتج المحلى باعتباره الفرق بين اجمالى الطلب النهائى وقيمة الواردات (اى = ٥٤٩٧٠ - ١٠٩٢٠ = ٤٤٠٥٠ مليون جنيه) ، وهذه القيمة تتكون من قيمة مدفوعات عناصر الانتاج (الاجور وفائض العمليات) وصافى الضرائب غير المباشرة (٤٠٨٣٠ + ٣٢٢٠ = ٤٤٠٥٠ مليون جنيه).

ومما لاشك فيه ان اتباع قواعد واحدة فى اعداد الحسابات القومية وجدول المدخلات والمخرجات يمكن من الوصول الى تقدير القيم الاجمالية بطريقة سهلة ومباشرة ، مما يساعد على حسن استخدام البيانات وامكان مقارنتها مع مثيلتها من مصادر اخرى.

٤ — ٢ بعض استخدامات نظام المدخلات / المخرجات فى التخطيط :

لقد اصبح استخدام نموذج المدخلات / المخرجات (المعروف بنموذج ليونتيف المفتوح او المغلق) امرا ممكنا بفضل تطور المنهج ذاته وتقدم امكانيات الحساب الالى ، واذا كان ضروريا ان تعتمد اجهزة التخطيط على جدول تخطيطى للمدخلات والمخرجات ، فانه من الاجدر مع تقدم اساليب تجميع البيانات والاحصاءات ، وشيوع المسوح الاحصائية ، استخدام جدول احصائى للمدخلات والمخرجات ، سواء فى تقدير حجم الانتاج اللازم للوفاء باحتياجات الطلب النهائى من السلع والخدمات المختلفة ، او فى تقدير الاحتياجات من عناصر الانتاج الاولية ومن الواردات لتحقيق هذا الانتاج وهذا التقدير هو الذى يضمن — كما نعرف — اتساق خطة الانتاج وعدم حدوث اية اختناقات فى توفير المستلزمات الوسيطة او عناصر الانتاج المختلفة .

والواقع من الامر ان خطط التنمية الخمسية فى الثمانينات تشير الى انها تستخدم جداول المدخلات / المخرجات . فكما توضح وثيقة الخطة الخمسية ٨٧/١٩٩٢ ، تبلورت ملامح الطلب النهائى بعناصره المختلفة انطلاقا من اهداف وسياسات الخطة . وامكن اعداد بدائل مختلفة لذلك الطلب النهائى عن السنة الاولى فى الخطة والسنة الاخيرة لها . وباختبار آثار تلك البدائل على مستويات الانتاج باستخدام جدول التشابك الاقتصادى لسنة ٨٦/١٩٨٧ ، والجدول التخطيطى لهذه السنة الذى يعكس ماستكون عليه علاقات ٩١/١٩٩٢ امكن اختيار " انسب " بديل يحقق المواءمة بين عناصر الطلب النهائى واهداف الانتاج فى الانشطة المختلفة (١) .

---

(١) وزارة التخطيط — الخطة الخمسية الثانية ، مرجع سابق — ص (١٣٦) .

ولا تقدم وثيقة الخطة اية تفاصيل منهجية تتعلق بكيفية تركيب جدول التشابك او عناصر الطلب النهائى ، او المعيار الذى استندت اليه فى تقدير " انسب " البدائل . ومن ناحية ثانية فان جدول المدخلات / المخرجات الذى يتم اعداده من بيانات احصائية لن يكتسب قيمته الحقيقية الا باستخدامه تطبيقيا فى اعداد الخطط، فقد قمنا فى هذه الدراسة باستخدام جدول الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء لتقدير الانتاج اللازم للوفاء بالطلب النهائى الذى تضمنته خطة التنمية . ان عملية المزج بين البيانات الاحصائية وبيانات خطة التنمية ليست بسيطة باى حال من الاحوال . فكما نعرف اعد جدول التعبئة والاحصاء عن العام ١٩٨٤/٨٣ . ولا تتوفر بيانات الطلب النهائى — والانتاج — فى تقارير متابعة الخطة الا باسعار مثبته (اساس ١٩٨٢/٨١) . وحتى يمكن استخدام البيانات من هذين المصدرين كان لابد من اعادة تقدير الطلب النهائى بالاسعار الجارية ١٩٨٤/٨٣ . وقد استخدمنا الارقام القياسية لاسعار الجملة فى الانشطة المختلفة كما يعدها جهاز التعبئة والاحصاء . واستلزم ذلك فى الواقع تجميع الانشطة والقطاعات فى الجدول المختصر للمدخلات / المخرجات بما يتوافق مع البيانات المتاحة عن الارقام القياسية للاسعار .

وفيما يلى الارقام القياسية للاسعار فى القطاعات المختلفة .

جدول رقم (٩)

القطـــاع	الرقم القياسى للاسعـــار (١٩٨٢ / ٨١ = ١٠٠)	الطلب النهائى بالاسعار الجارية ١٩٨٤ /٨٣
١ — الزراعـــة	١٤٤ر٢	٢٨٢٩
٢ — استخراج البترول ومنتجاته	١٠٤ر٦	٤١٠٢
٣ — الصناعات الغذائيـــة	١١٤ر٨	٣٧٩٠
٤ — الغزل والمنسوجـات	١٠٥ر١	٢٠٣٦
٥ — صناعات اخـــرى	١١٤ر٥	٢٠٥٥
٦ — الكهربـــاء	١٠٢ر٣	١٦٥
٧ — التشييد والبنـــاء	١٢٥ر٧	٣٠٣١
٨ — النقل والمواصـــلات	١٠٤ر٣	١٩٧٣
٩ — التجارة والمـــال	١٢٥ر٢	٥٤٠٤
١٠ — الخدمـــات	١٤٦ر١	٨٠٩٥

وبتطبيق متجه الطلب النهائى (بيانات التخطيط المصححة) علـــى مصفوفة ليونتيف (جدول مختصر الى ١٠ قطاعات من الجدول الاصلى للتعبئـــة والاحصـاء) حصلنا على ارقام الانتاج فى القطاعات المختلفة وبمقارنة قيم الانتـــاج مع القيم المتحققة حسب تقرير المتابعة نحصل على الجدول التالى :

جدول رقم (١٠)

مقارنة ارقام الانتاج فى النموذج ومتابعة الخطة

بالاسعار الجارية ٨٣/ ١٩٨٤

(بالمليون جنيه)

القطاع	الزراعة	بترول ومنتجاته	غذائية	منسوجات	صناعية اخرى	كهرباء	تشييد	نقل ومواصلات	تجارة ومال	خدمات	اجمالى
النموذج	٥٥٨٦	٤٦١٠	٤٧٩٢	٢٧٧٣	٥٢١١	٣٧٩	٣٣٩٣	٢٧٧٢	٦٣٠٦	١٠٩٣٥	٤٦٧٥٧
الخطة	٦٨٩٨	٤٨٧٠	٤٥٢٨	٣٢٠٨	٤٦٦٨	٢٨٩	٢٨٦٣	٣٠٧٣	٧٦٨٩	٧٤٦٠	٤٥٥٤٦

وكما يظهر من الجدول فان تطبيق الطلب النهائى كما جاء فى بيانات متابعة الخطة على مصفوفة التدفقات الوسيطة التى اعدها جهاز الاحصاء يعطى قيمة للانتاج الاجمالى تزيد عن القيمة التى اوردتها المتابعة . ولكن الاكثر من هذا ان الهيكل القطاعى للانتاج يتباين تماما فى كل من المصدرين . ونعرف ان الاختلاف فى ارقام قطاع الخدمات تعود الى الاختلاف فى معالجة الحكومة ، ومع ذلك فهناك اختلاف واضح فى الانتاج الزراعى ، اذ تزيد تقديرات الخطة بحوالى ٢٣٪ عن تقديرات النموذج . وكذلك تزيد ارقام الانتاج فى قطاعات الغزل والنسيج ، والنقل والمواصلات، التجارة والمال ، حسب بيانات الخطة عن تقديرات النموذج . اما فى القطاعات الاخرى فان العكس هو الصحيح . ولانريد هنا ان نركز على القيمة المطلقة لهذه الفروق، وانما على النتيجة العامة وهى مدى اتساق البيانات ودقتها مع استخدام التشابكات فى حساب الانتاج والتوازن العام فى الخطة .

وبطبيعة الحال فانه لايتوفر لدينا معيار وافى للحكم بدقة اى من التقديرين ولكن ينبغى ان تتوافر اجهزة التخطيط والاحصاء على توفيق سلسلة معدلة لتقديرات الانتاج والناتج فى القطاعات المختلفة ، وبعدئذ يمكن تصويب جدول المدخلات والمخرجات الاحصائى واستخدامه بانتظام لاختبار اتساق الخطة .

وكذلك فان احدى المهام الرئيسية للتخطيط تتمثل فى تقدير الاحتياجات من الواردات المباشرة وغير المباشرة ، اى الواردات التى يتطلبها قيام الانشطة المختلفة بالانتاج للوفاء بالاحتياجات الوسيطة والنهائية لغيرها من الانشطة . ويمكن استخدام جدول المدخلات / المخرجات فى تقدير هذه الاحتياجات (١) .

فاذا رمزنا لمتجه معاملات الواردات بالرمز $M=(m_j)$ حيث j تشير الى القطاعات واستخدامنا نموذج المدخلات/ المخرجات المعروف $X = (1-A)^{-1} Y$ فان الاحتياجات من الواردات تقدر بواسطة العلاقة :

$$MX = M (1 - A)^{-1} Y = M^* Y$$

حيث ان $M^* = M (1 - A)^{-1}$ يمكن حسابها من مقلوب مصفوفة المعاملات الفنية ومعاملات الواردات ويمكن بواسطة هذه الصيغة ان نقدر الاحتياجات الكلية (المباشرة وغير المباشرة) من الواردات اللازمة للوفاء بوحدة واحدة من الطلب النهائى على انتاج كل من الانشطة المختلفة . ونحصل على معاملات الواردات (M) من جدول المدخلات/ المخرجات (مصفوفة تدفق الواردات) اما الواردات الكلية (M^*) فيتم تقديرها باستخدام الصيغة الموضحة . ومن ثم يكون الفرق بينهما هو الاحتياجات غير المباشرة من الواردات . وبتطبيق هذا الاسلوب على جدول المدخلات / المخرجات لسنة ١٩٨٤/٨٣ حصلنا على النتائج المبينة فى الجدول التالى :

---

(١) عليش ، مرجع سابق .

جدول رقم (١١)

الاحتياجات من الواردات المباشرة و غير المباشرة

لكل وحدة من الطلب النهائي

القطاع	الواردات المباشرة	الواردات غير المباشرة	اجمالي الواردات	القطاع	الواردات المباشرة	الواردات غير المباشرة	اجمالي الواردات
الزراعة	٠٤٠ر	١١٧ر	١٥٧ر	التعدينية	٠٢٧ر	٠٣٥ر	٠٦٢ر
البترول	١٨٢ر	٠٠٦ر	١٨٨ر	حديد وصلب	٠٦٢ر	١٠١ر	١٦٣ر
ضاجم	٠٠١ر	٠١٣ر	٠١٤ر	ماكينات ومعدات	٢٣١ر	٠٦٣ر	٢٩٤ر
غذائية	٢٣٤ر	٢١٧ر		وسائل نقل	٣١٤ر	٠٦٣ر	٣٧٧ر
مشروبات	٠٦٣ر	٠٨٢ر	١٤٥ر	تحويلية اخرى	١٠٨ر	٠٩٩ر	٢٠٧ر
تبغ	٢١٢ر	١١٦ر	٣٢٨ر	كهرباء	١٣٧ر	٠٣٦ر	١٧٣ر
غزل ونسيج	٠٨٩ر	١٤١ر	٢٣٠ر	تشييد وبناء	٢٣٢ر	٠٥٣ر	٢٨٥ر
ملابس جاهزة	٠١٩ر	٠٥١ر	٠٧٠ر	تجارة	٠٠٩ر	٠١٢ر	٠٢١ر
جلود ومنتجاتها	٠٩٨ر	٠٩٤ر	١٩٢ر	مطاعم وفنادق	٠٠٥ر	١١٨ر	١٢٣ر
اخذية	٠٢٩ر	١٠٠ر	١٢٩ر	نقل وتخزين	٠٩٤ر	٠٤٢ر	١٣٦ر
خشب ومنتجاته	٣٦٧ر	٠٢٥ر	٣٩٢ر	مواصلات	٠٠١ر	٠١٧ر	٠١٨ر
اثاث	٢٥٤ر	٠٥٤ر	٣٠٨ر	مؤسسات مالية	١١١ر	٠٣٤ر	١٤٥ر
ورق وطباعة	٣١٤ر	٠٦١ر	٣٧٥ر	تامين	—	٠٠٩ر	٠٠٩ر
كيماويات	٣٥١ر	٠٧١ر	٤٢٢ر	عقارية	٠٠٥ر	٠١٧ر	٠٢٢ر
منتجات بترول	١٢٦ر	٢٦-ر	١٥٥ر	خدمات اجتماعية	٠٠١ر	٠٠٣ر	٠٠٤ر
مطاط وبلاستيك	٠٩٥ر	١٥٠ر	٢٦٥ر	خ٠ ثقافية	٠١٩ر	٠٤٩ر	٠٦٨ر
خزف وصيني	٠٢٨ر	٠٢٢ر	٠٥٠ر	خ٠ شخصية	٠٤٣ر	٠٦٢ر	١٠٥ر
زجاج ومنتجاته	١٥٢ر	٠٣٦ر	١٨٨ر				

وكما يظهر من هذه التقديرات فان الاحتياجات من الواردات لوحدة الطلب النهائى على القطاعات التالية مرتفعة بدرجة واضحة : الصناعات الغذائية ، الصناعات الكيماوية ، الخشب ومنتجاته ، الورق والطباعة ، التبغ ، ووسائل النقل وفى الحقيقة يمكننا ان نستخدم هذه التقديرات فى حساب الاحتياجات من الواردات — اللازمة لاشباع كل من مكونات الطلب النهائى لاى من سنوات الخطة .

وبالاضافة الى ميزة توفر جدول تدفق الواردات المصاحب لجدول المدخلات والمخرجات ، التى تمكننا من تقدير الاحتياجات من الواردات ، فان اعداد جدول تدفقات الواردات يساعدنا ايضا فى امكان التغلب على مشكلة التمييز بين الواردات — المنافسة والواردات المكملة . ومن المعروف ان هذا التمييز ضرورى للغاية عند دراسة امكانيات الاحلال فى عملية الانتاج وتكون السلعة المستوردة منافسة عندما تنتج محليا ولو باى مقدار . واذا طبقنا هذا المعيار على جدول المدخلات/ المخرجات الذى يشمل فى كل خانة رقمين منفصلين للانتاج المحلى والواردات ، فان يمكن تمييز الواردات المنافسة عن الواردات المكملة . وقد استخدمنا هذا المعيار التحكمى لاظهار امكانية هذا التمييز، وسجلنا الواردات غير المنافسة (المكملة) فى صف مستقل ، بينما ظهرت الواردات المنافسة فى عمود (١) .

---

(١) يمكن الرجوع الى الباحث للاطلاع على هذه الصفوفة ، اذا لم يمكن اعادة طباعتها بصورة يمكن الحاقها بهذه الدراسة .

٤ — ٣ تحديث جدول المدخلات / المخرجات ومشكلة الاسعار :

ان اعداد جدول للمدخلات والمخرجات لسنة معينة يتطلب جهودا احصائية ضخمة تكلف الكثير من الوقت والنفقات، وكذلك فانه حتى بالنسبة لجدول تخطيطي، يستوجب الامر تحسين الجدول وتدقيق علاقاته من خلال بيانات متابعة الخطة ليصبح الجدول متسقا مع اجماليات الحسابات القومية عن سنة معينة ايضا . وليس من السهل اذن ان تقوم اجهزة الاحصاء او التخطيط بتركيب جدول المدخلات/ المخرجات سنويا . اى انه بعد اعداد جدول المدخلات / المخرجات لسنة معينة تظهر الحاجة لتحديث بيانات هذا الجدول لسنوات تالية حتى تصبح الضرورة ملحة لتركيب جدول جديد من واقع البيانات الفعلية المستخرجة من المسوح الاحصائية المناسبة .

وكما نعرف فقد درجت خطة التنمية على ان تتضمن جدول التشابك القطاعى لكل من السنة الاولى للخطة والسنة النهائية مقوما باسعار سنة الاساس . والاكثر من هذا فان الخطط السنوية (المشتقة من الخطة الخمسية) تعود الى تقاليد التخطيط العينى ، الذى لا يهتم بتغيرات الاسعار التى ينطوى عليها تنفيذ الخطة كما ان تقارير المتابعة لا توفر البيانات الاقتصادية المختلفة باسعار جارية ، مما لايساعد على تكوين سلسة متسقة لبيانات الانتاج والناتج وعناصر الانفاق ، ومعرفة معدل التضخم السنوى .. .. الخ .

مؤدى ذلك انه بينما يصعب اعداد جدول سنوى للمدخلات/ المخرجات فان استخدام جدول على اساس الاسعار الثابته محدود الفائدة والدلالة . ومن ناحية اخرى فان ضمان اتساق جدول المدخلات والمخرجات مع الحسابات القومية يستوجب اعداد هذه الحسابات وكذلك الجدول بالاسعار الجارية . والحقيقة ان منطق " تحديث " جدول المدخلات/ المخرجات بسيط ، فضلا عن ان البيانات التى يتطلبها ذلك متوفرة فى العادة .

دعنا نرى فى اطار نموذج المدخلات/ المخرجات/ المعروف كيف تتبع تغيرات الاسعار. ان العلاقة الاساسية فى نظام المدخلات/ المخرجات تشير الى تساوى جانبى العرض والطلب على مستوى كل نشاط اقتصادى (قطاع) . اى ميزان الموارد والاستخدامات لكل قطاع فى الصورة :

$$X_i = \sum_i X_{ij} + F_i$$

ولان هذه المعادلات تستخدم الاسعار الجارية فى التعبير عن القيم. يمكننا ان نعيد كتابتها على النحو التالى :

$$P_i X_i = \sum_i P_i X_{ij} + P_i F_i$$

وفى المعادلتين ترمز X_i الى انتاج القطاع (i) P_i اسعار القطاع X_{ij} هى مبيعات القطاع (i) الى القطاع (j) كمستلزمات وسيطة، F_i اجمالى الطلب النهائى على منتجات القطاع . والمعروف انه فى نموذج المدخلات/ المخرجات يفترض عادة ان مستلزمات الانتاج ترتبط فى علاقة ثابتة بانتاج كل قطاع، اى :

$$X_{ij} = a_{ij} X_j$$

حيث يفترض ان المعاملات a_{ij} ثابتة ، ولا تتغير نتيجة تغيرات الاسعار مثلا . ولكن ثبات المعاملات الفنية للمدخلات/ المخرجات بينما تتغير الاسعار بالنسبة للقطاعات المختلفة يعنى ان العلاقة السابقة يمكن اعادة كتابتها على النحو التالى (١) :

$$P_i X_i = \sum (P_i a_{ij} / P_j) P_j X_j + P_i F_i$$

ويمكن كتابة هذه العلاقة باستخدام نظام المصفوفات ، كما يلى :

$$P X = (P A P^{-1}) P X + P F$$

---

(١) راجع فى هذا الخصوص :

Taylor, L., Macro Models for Developing Countries, McGrow Hill, NY ; 1979, pp. 38 - 40.

حيث ترمز P الى مصفوفة قطرية لاسعار القطاعات P_i ، بينما P^{-1} تشير الى المصفوفة القطرية لمقلوب هذه الاسعار ، اى $1/P_i$

و من ثم يمكن حل نموذج المدخلات / المخرجات لايجاد مستويات الانتاج (بالاسعار الجارية) اللازمة للوفاء بمستويات الطلب النهائى فى القطاعات المختلفة بالصورة التقليدية المعروفة .

$$P X = [1 - P A P^{-1}]^{-1} F$$

و قد استخدمنا جدول المدخلات / المخرجات المختصر (بعد تجميعه لمناظر التقسيم القطاعى المستخدم فى جدول التشابك الوارد بالخطط السنوية لوزارة التخطيط) و هو يمثل سنة ١٩٨٤/٨٣ ، و قمنا بتحديثه لسنة ١٩٨٥/٨٤ باستخدام الارقام القياسية للاسعار فى القطاعات المختلفة كما فى الجدول التالى :

جدول رقم (١٢)

الارقام القياسية للاسعار فى ١٩٨٥/٨٤

١٩٨٤/٨٣ = ١٠٠

القطاع	الرقم القياسى	القطاع	الرقم القياسى
الزراعة	١١٦ر١	كهرباء	١١٤ر٨
البترول ومنتجاته	١٢٠ر٢	تشييد وبناء	١٠٤ر٤
الصناعات الغذائية	١١٥ر٢	نقل ومواصلات	١٠٠ر٠
الغزل والمنسوجات	٢٢٤ر٦	تجارة ومال	١١٨ر٠
صناعات اخرى	١٠٥ر٧	خدمات	١٢٧ر١

المصدر :

حسبت من الارقام القياسية لاسعار الجملة التى اعدت بواسطة الادارة العامة للحسابات القومية بالجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء .

ويبين الجدولان التاليان مصفوفتى المعاملات الفنية للسنتين ١٩٨٤/٨٣ ، ١٩٨٥/٨٤ مقومتين بالاسعار الجارية .

جدول رقم (١٣)

مصفوفة المعاملات الفنية ١٩٨٤/٨٣

القطاع	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
١ — الزراعة	٢٥٤ر	—	١١٦ر	٢٣٣ر	٠٠٨ر	—	—	٠٠٨ر	—	٠٠٧ر
٢ — البترول ومنتجاته	٠٠٣ر	٠٢٦ر	٠٠٥ر	٠٠٣ر	٠٠٩ر	١٠٤ر	٠٠٨ر	٠٩٩ر	٠٠١ر	٠٠٢ر
٣ — الغذائية	٠٢٩ر	*	١٣٢ر	*	٠٠٣ر	—	—	٠٠١ر	—	٠١٧ر
٤ — غزل ونسيج	٠٠٥ر	—	٠٠٣ر	٢٤١ر	٠٠٢ر	—	—	—	—	٠٠٢ر
٥ — صناعات اخرى	٠٢٩ر	٠٢٩ر	٠٤٣ر	٠٣٨ر	٢١٨ر	٠٦٩ر	٢٤٠ر	٠٣٢ر	٠٤٣ر	٠٢٢ر
٦ — كهرباء	*	٠٠٣ر	٠٠٥ر	٠١٠ر	٠١٤ر	٠١٨ر	*	٠٠٣ر	٠٠٥ر	٠٠٣ر
٧ — تشييد وبناء	٠٠٢ر	٠٠٤ر	٠٠٦ر	٠٠٩ر	٠١٩ر	٠٠٢ر	٠٠٣ر	٠٠٤ر	٠١٨ر	٠٠٥ر
٨ — نقل ومواصلات	٠٠٩ر	٠٠٢ر	٠١٩ر	٠١٥ر	٠١٥ر	٠١٩ر	٠١٤ر	٠٤٠ر	٠٣٤ر	٠١٢ر
٩ — تجارة ومال	٠١١ر	٠٠٤ر	٠١٠ر	٠١٦ر	٠١٣ر	٠٠٧ر	٠١٠ر	٠١٧ر	٠٧٥ر	٠١١ر
١٠ — خدمات	٠٣١ر	٠٢٢ر	٠٥٤ر	٠٨٢ر	٠٧٠ر	٠٩٣ر	٠٠٦ر	١٠٠ر	١٣٣ر	٠٥٧ر

جدول رقم (١٤)

مصفوفة المعاملات الفنية ٨٤/١٩٨٥

القطاع	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)
١ — الزراعة	٢٥٤ر	—	١١٧ر	٢١٧ر	٠٠٩ر	—	—	٠٠٩ر	—	٠٠٧ر
٢ — البترول ومنتجاته	٠٠٣ر	٠٢٦ر	٠٠٦ر	٠٠٣ر	٠١٠ر	١٠٨ر	٠٠٩ر	١١٩ر	٠٠١ر	٠٠٢ر
٣ — الغذائية	٠٢٩ر	*	١٣٢ر	*	٠٠٣ر	—	—	٠٠١ر	—	٠١٦ر
٤ — غزل ونسيج	٠٠٥ر	—	٠٠٤ر	٢٤١ر	٠٠٣ر	—	—	—	—	٠٠٢ر
٥ — صناعات اخرى	٠٢٦ر	٠٢٦ر	٠٤٠ر	٠٣٢ر	٢١٨ر	٠٦٣ر	٢٤٣ر	٠٣٤ر	٠٣٩ر	٠١٨ر
٦ — كهرباء	*	٠٠٣ر	٠٠٥ر	٠٠٩ر	٠١٥ر	٠١٨ر	*	٠٠٣ر	٠٠٥ر	٠٠٣ر
٧ — تشييد وبناء	٠٠٢ر	٠٠٣ر	٠٠٥ر	٠٠٨ر	٠١٨ر	٠٠٢ر	٠٠٣ر	٠٠٤ر	٠١٦ر	٠٠٤ر
٨ — نقل ومواصلات	٠٠٨ر	٠٠١ر	٠١٦ر	٠١٢ر	٠١٤ر	٠١٧ر	٠١٤ر	٠٤٠ر	٠٢٩ر	٠١٠ر
٩ — تجارة ومال	٠١١ر	٠٠٤ر	٠١٠ر	٠١٥ر	٠١٤ر	٠٠٧ر	٠١١ر	٠٢٠ر	٠٧٥ر	٠١١ر
١٠ — خدمات	٠٣٤ر	٠٢٣ر	٠٥٩ر	٠٨٤ر	٠٨٤ر	١٠٣ر	٠٠٧ر	١٢٨ر	١٤٣ر	٠٥٧ر

(*) تعنى ان الرقم اقل من ٠٠٥ر ويلاحظ ان بعض الخانات تتشابه فى المصفوفتين رغم وجود فروق بسيطة تتلاشى نتيجة التقريب .

ويمكن باستخدام متجه الطلب النهائى - مقوما بالاسعار الجارية - لسنة ١٩٨٥/٨٤ ، ان تحسب قيمة الانتاج فى القطاعات المختلفة . وبالاضافة الى ذلك يلزم تقدير الواردات حسب القطاعات المستخدمة ، وباستبعادها من قيمة المدخلات الاولية ، تصل الى تقدير القيمة المضافة الاجمالية والانشطة الاقتصادية المختلفة .

ويفيدنا هذا التقدير فى امرين :

الاول :

مقارنته بنتائج متابعة الخطة وتصحيح البيانات فى الاتجاهين : الجدول او تقديرات المتابعة .

الثانى :

تقدير معدل التغير فى اسعار الناتج (المكمش الضمنى للناتج المحلى) .

ويبقى ان نشير الى اننا اكتفينا فى هذا الجزء بالتخدام الطلب النهائى الاجمالى دون ان نعالج اسلوب تقدير كل من مكوناته المختلفة بصورة منفصلة . ولاشك ان هذا التقدير يعطى نتائج اكثر دقة .

والجدول التالى (١٥) يصور جدولا شبه كامل للمدخلات والمخرجات بالاسعار الجارية فى ١٩٨٥/٨٤ ، ثم تحديثه من جدول ١٩٨٤/٨٣ .

جدول رقم (١٥)

I - O TABLE 1984/1985
(000'000 LE CURRENT PRICES)

SECTORS.	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	TOTAL INTER.	FINAL DEMAND	TOTAL OUTPUTS
1 AGRICULTURE	1716.1	0.0	540.6	632.0	50.0	0.0	0.0	26.6	0.0	121.8	3087.1	3669.0	6756.1
2 PETROLIUM & PRODUCTS	20.9	137.2	25.5	7.8	57.0	51.5	33.1	347.3	6.8	26.8	713.9	4585.0	5298.9
3 FOOD-PROCESS INDUSTRIES	195.9	1.5	611.1	0.5	18.6	0.0	0.0	1.7	0.0	281.2	1110.5	3526.0	4636.5
4 TEXTILES INDUSTRIES	33.1	0.0	16.2	700.1	15.1	0.0	0.0	0.0	0.0	28.6	793.1	2118.0	2911.1
5 OTHER INDUSTRIES	176.3	136.1	183.1	92.5	1269.6	30.0	894.7	97.9	264.4	322.5	3467.1	2354.0	5821.1
6 ELECTRICITY	0.6	13.7	22.2	25.9	88.4	8.6	1.4	9.0	35.5	44.7	250.0	225.0	475.0
7 CONSTRUCTION	13.5	17.4	23.1	22.4	106.5	0.8	9.5	12.5	110.7	68.0	384.4	3297.0	3681.4
8 TRANSPORT & COMUNICATION	57.6	7.4	75.5	35.8	79.7	7.9	50.0	117.5	196.1	175.5	798.0	2125.0	2923.0
9 TRADE & FINANCE	4.9	19.6	48.2	47.3	82.0	3.1	41.2	58.7	309.1	189.9	1070.0	5764.0	6834.0
10 SERVICES	228.3	120.2	275.4	244.5	487.2	48.7	27.2	372.7	977.3	1014.1	3795.6	14121.0	17916.6
TOTAL INPUTS	2512.2	453.1	1820.9	1804.8	2254.1	150.6	1057.1	1043.9	2099.9	2273.1	15469.7	41784.0	57253.7
VALUE ADDED	4244.1	4846.2	2816.0	1106.5	3567.5	325.0	2624.8	1879.7	4734.7	15644.0			
TOTAL OUTPUTS	6756.3	5299.3	4636.9	2911.3	5821.6	475.6	3681.9	2923.6	6834.6	17917.1			

٤ — ٤ استخدام نظام متكامل للحسابات التخطيطية :

الواقع انه بتركيب جدول للمدخلات / المخرجات يتسق مع الاجماليات الرئيسية فى الحسابات القومية و تنظيم البيانات الضرورية " لتحديث " هذا الجدول من سنة لاخرى باستخدام الاسعار القطاعية و معدلات نمو الانتاج ، نكون قد قطعنا معظم الطريق نحو توفير اطار للبيانات ، و نموذج الاقتصاد القومى ، و يصبح تطوير هذا الاطار امرا ايسر منالا .

ان الغرض الرئيسى من تركيب جدول المدخلات/ المخرجات هو تصوير علاقات التداخل (التشابك) بين القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادى فى اطار العملية الانتاجية ، وكذلك هيكل تكاليف الانتاج ، مما يعكس طبيعة الفنون الانتاجية المستخدمة فى القطاعات المختلفة . وقد اصبح من المعتاد فى اعداد خطط الانتاج فى بعض الدول استخدام نموذج المدخلات/ المخرجات فى صورته البسيطة ، وفقا لصياغة " ليونتيف " المعروفة . و يتمثل حل هذا النموذج البسيط فى معرفة حجم الانتاج الذى يحقق الطلب النهائى على السلع والخدمات المختلفة . كما أوضحنا فى البند السابق .

ان السمة الرئيسية لنظام الحسابات القومية تتمثل فى تركيب حسابات متوازنة للانتاج و للتخصيص و لراس المال و العالم الخارجى تستخدم قاعدة القيد المزدوج دون ان تحرص على الطبيعة التشابكية لهذه الحسابات و للعلاقات المتبادلة بين المتغيرات محل التسجيل فى هذه الحسابات و محور الاهتمام فى سجل الحسابات القومية هو " النمو الاقتصادى " ، اى الزيادة فى قيمة المتغيرات الاساسية التى ترصدها هذه الحسابات مثل الدخل والناتج والانفاق .. .. الخ .

والحقيقة ان النشاط الاقتصادى ، ومن ثم خطة التنمية لا تتوقف عند حدود العملية الانتاجية . وقد اصبح من المستقر ان التخطيط الاقتصادى يتطلب اطارا شاملا للبيانات فضلا عن تصميم نموذج تخطيطى يصور العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية واطراف المتعاملين فى الاقتصاد القومى .

ومن هذين المنطلقين اى الاهتمام بالتشابكات، وباهداف التنمية الاخرى غير مجرى النمو ، تجرى محاولات تطوير وتطبيق مصفوفة للحسابات التخطيطية Planning Accounting Matrix [٥١] ، تستخدم فى اغراض تنظيم البيانات وفى التخطيط والمقصود بمصفوفة الحسابات هو تصوير محموعة العلاقات المتبادلية بين المتغيرات الاقتصادية واطراف المتعاملين فى شكل مصفوفى على النحو المبين فى الجدول (١٤) لمصفوفة بسيطة لحسابات باب التوازن القومى فى الاقتصاد .

---

(١) انظر فى هذا المجال: عثمان محمد عثمان ، الاقتصاد المصرى على مشارف الثمانينات استخدام مصفوفة الحسابات الاجتماعية المؤتمر السابع للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٨٢ .

جدول رقم (١٦)

مصفوفة تجميعية للحسابات التخطيطيـــة (*)

		حسابات الانتـــاج		حسابات المتعاملين		الاجمالى باستبعاد التحويلات
		الانشطة الانتاجية	عوامل الانتاج	الجاريـة	الراسمالية	
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
حسابات الانتاج	الانشطة الانتاجية (١)	*	—	الاستهلاك	الاستثمار	الطلب النهائـى
	عوامل الانتاج (٢)	القيمة المضافة	—	—	—	الناتـج المحلى
حسابات المتعاملين	الجاريـة (٣)	—	مدفوعات العوامل	*	—	الدخل القومـى
	الراسمالية (٤)	—	—	المدخرات	*	الادخـــار
الاجمالى باستبعاد التحويلات	(٥)	الناتـج المحلى	الدخـل القومـى	الاقتصـاد القومـى	الاستثمـار	

(*) لا تاخذ هذه المصفوفة المبادلات مع العالم الخارجى فى الاعتبار .

وكما هو واضح فان الهيكل الاساسى للمصفوفة يشمل حسابات الانتاج وكذلك حسابات المتعاملين الجارية والراسمالية التى تظهر توزيع الدخل من عوائد عناصر الانتاج ، والتصرف فيه بالانفاق الاستهلاكى ، والادخار وتقسم حسابات الانتاج الى حسابات الانشطة الانتاجية التى تولد القيمة المضافة ، وحسابات عناصر الانتاج التى تقدم خدماتها (الاولية) للانشطة الانتاجية المختلفة .

وما يميز هذه المصفوفة انها لا تتضمن سجيلا للتدفقات فيما بين الانشطة الانتاجية وبعضها البعض او فيما بين اطراف المتعاملين ، اى الخانات الواقعة على محور المصفوفة ونعرف ان جدول المدخلات والمخرجات يقوم باظهار التشابكات القطاعية والتداخل الهيكلى فى الاقتصاد . ويمكن ان نلخص هيكل الجدول فى الشكل التالى :

نظام تجميعى للمدخلات/ المخرجات

المخرجات / المدخلات	الانتاج	الطلب النهائى	الاجمالى
الانتاج	المبادلات الوسيطة	الاستهلاك +الاستثمار	اجمالى الانتاج
عوامل الانتاج	القيمة المضافة		
الاجمالى	اجمالى الانتاج		

و من ملاحظة الجدول يتبين على الفور انه لا يتبع النمط المعتاد للصفوفة المربعة ، وانما ياخذ شكل المتجهين حيث يعكس كل منهما نظاما بديلا لحسابات الانتاج الاجمالى للانشطة المختلفة . فعلى جانب الدخل او الطلب — كما يظهر فى الصف — يتكون الانتاج الكلى من الطلب الوسيط (المبادلات فيما بين القطاعات الانتاجية المختلفة) ، والطلب النهائى . ويشمل الطلب الوسيط المدفوعات التحويلية المختلفة بين الانشطة الانتاجية التى استبعدناها من صفوفة الحسابات التخطيطية (الخانة ١ ، ١) فى الجدول (١٦) بينما يتكون الطلب النهائى من الاستهلاك والاستثمار ولهذا فان المعلومات التى يقدمها السطر الاول فى جدول المدخلات / المخرجات التجميعى هى نفسها التى يتضمنها الصف الاول فى صفوفة الحسابات التخطيطية مع استثناء هام هو انه لم تستبعد فى الحالة الاولى المدفوعات التحويلية بين الانشطة الانتاجية ، اى المبادلات الوسيطة بين قطاعات الانتاج .

ويظهر لنا من هذا العرض انه يمكن المزج بين النظامين ، المدخلات المخرجات ، والحسابات القومية بادخال المبادلات الوسيطة الى صفوفة للحسابات ، مما يجعل هذه المصفوفة مصدرة القطاعات الانتاجية . اى انه بدلا من تسجيل حساب واحد (تجميعى) للانتاج ، تشمل المصفوفة عددا من الحسابات بعدد القطاعات التى يشملها جدول المدخلات / المخرجات . ويبين الجدول التالى شكلا مختصرا لمصفوفة الحسابات التخطيطية .

جدول رقم ١٧

مصفوفة الحسابات التخطيطية للاقتصاد القومي

القيم بالمليون جنيه		عوامل الانتاج: العمل	عوامل الانتاج: رأس المال	الحسابات الجارية: العائلي	الحسابات الجارية: الاعمال العام	الحسابات الجارية: الحكومة	حساب راس المال	الانشطة الانتاجية: زراعة	الانشطة الانتاجية: صناعة	الانشطة الانتاجية: تجارة ومال	الانشطة الانتاجية: خدمات	حساب السلع: زراعة	حساب السلع: صناعة	حساب السلع: تجارة ومال	حساب السلع: خدمات	الضرائب غير المباشرة	الرسوم الجمركية	حساب العالم الخارجي	الاجمالي
عوامل الانتاج	العمل راس المال																		
العاملون	القطاع العائلي الاعمال العام الحكومة																		
حساب راس المال																			
الانشطة الانتاجية	زراعة صناعة تجارة ومال خدمات																		
حساب السلع	زراعة صناعة تجارة ومال خدمات																		
ضرائب غير مباشرة																			
رسوم جمركية																			
حساب العالم الخارجي																			
الاجمالي																			

لقد جرت محاولة دمج جدول للمدخلات / المخرجات فى اطار مصفوفة للحسابات للاقتصاد المصرى لسنة ١٩٧٩ واستخدمت هذه المصفوفة كاطار بيانات لنموذج توازنى للاقتصاد القومى (١) . وتم استخدام النموذج بدوره لاختبار بعض السياسات الاقتصادية مثل تاثير الدعم السلعى ، او تحويلات العاملين ، او تخفيض العملة على الموازنة العامة للدولة ، وميزان المدفوعات ، ومعدل النمو الاقتصادى ، وتوزيع الدخل ونمط الاستهلاك .. .. الخ . (٢) كما جرت ايضا محاولة استخدام هذة المصفوفة بعد تحديثها كاطار لوضع الخطة الخمسية للتنمية ٨٢ — ١٩٨٧ . ولكن هذه المحاولة لم تكتمل ولم توثق . وهناك محاولات اخرى فى نفس الاتجاه لعل من اهمها المشروع القائم فى جهاز التعبئة العامة والاحصاء لاستخدام جدول المدخلات المخرجات لسنة ١٩٨٣ كاساس لتركيب مصفوفة شاملة ونمذجة الاقتصاد المصرى باستخدام هذه المصفوفة . ولكن لا زال التخطيط بعيدا عن الاستفادة من تطور هذا الاسلوب من الناحية المنهجية او الكمية . ولعله يتم فى المستقبل القريب التنسيق بين اطار تجميع البيانات من الاحصاءات او متابعة الخطة ، وبين اجراء الحسابات التخطيطية لتصحيح توازنات الخطة او اعداد الخطة الجديدة .

---

(١) Eckaus, Mohie Eldin . and others, Multisectoral General Eguilibrium Model for Egypt, MIT Working paper No.

(٢) Osman, O.M, An application of the GEM to test policy alternatives, in Hansen & Radwan, Employment and equity,

قائمة المراجـــــع

اولا : باللغة العربيـة

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الحسابات القوميـــــة لجمهورية مصر العربية ، ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٢/٧١ ـ يونيـة ١٩٨١ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الحسابات القوميـــــة لجمهورية مصر العربية ، جداول المدخلات والمخرجات ١٩٧٣ ، اغسطس ١٩٨١ .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الحسابات القوميـــــة لجمهورية مصر العربية ، ١٩٧٤ ـ يوليـة ١٩٨٤ .

(٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الحسابات القوميـــــة لجمهورية مصر العربية ١٩٧٥ ـ يوليـة ١٩٨٤ .

(٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الحسابات القوميـــــة لجمهورية مصر العربية ١٩٧٦ ـ يوليـة ١٩٨٤ .

(٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الحسابات القوميـــــة لجمهورية مصر العربية ١٩٨٢/٨١ ـ اكتوبر ١٩٨٥ .

(٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائـــــى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ـ ١٩٨٦ ـ يونيـو ١٩٨٧ .

(٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ـ ١٩٨٣ ، يونيو ١٩٨٤ .

(٩) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢ ـ ١٩٨٦ ، يونيو ١٩٨٧ .

(١٠) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، دراسة جداول المدخلات والمخرجات لجمهورية مصر العربية ٨٣/١٩٨٤ ، ورقة للمناقشة ، بدون تاريخ .

(١١) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، الحسابات القومية للبلدان العربية ، ٧٢ ـ ١٩٨٣ ، الكويت ١٩٨٤ .

(١٢) سعد حافظ محمود ، محاضرات فى الحسابات القومية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم (٨٥١) ، يناير ١٩٨٦ .

(١٣) سيد احمد البواب ، دليل المفاهيم والتصانيف الاقتصادية القومية الاساسية ، بنك الاستثمار القومى ، القاهرة ١٩٨٣ .

(١٤) صندوق النقد العربى ، الحسابات القومية للدول العربية ٧١ ـ ١٩٨٢ .

(١٥) عثمان محمد عثمان ، الاقتصاد المصرى على مشارف الثمانينات ، استخدام مصفوفة الحسابات الاجتماعية ، المؤتمر السابع للاقتصاديين المصريين القاهرة ١٩٨٢ .

(١٦) محمد فتحى عافية ، اعداد الخطة ، ورقة مقدمة فى ندوة عن : " المدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى " ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٢ ـ ١٤ ابريل ١٩٨٨ .

(١٧) محمد محمود الامام ، التخطيط من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، معهد الدراسات العربية ، ١٩٨٣ .

(١٨) معهد التخطيط القومى ، النتائج الاولية لمقترح الاطار المبدئى للخطة الخمسية الثانية ١٩٨٧/٨٨ ـ ١٩٩١/٩٢ ، ورقة عمل ، ابريل ١٩٨٦ .

(١٩) وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٣ ـ ١٩٨٦/٨٧ ، الجزء الاول ، المكونات الرئيسية ديسمبر ١٩٨٢ .

(٢٠) وزارة التخطيط ، الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية الثانية ١٩٨٧/٨٨ ـ ١٩٩١/٩٢ ، الجزء الاول ، المكونات الرئيسية ، مايو ١٩٨٧ .

(٢١) وزارة التخطيط ، التجربة المصرية فى تصميم واعداد وتركيب الحسابات القومية ، سبتمبر ١٩٧٧ .

(٢٢) وزارة التخطيط ، قطاع التخطيط والموازنات ، الحسابات الدخلية (من خلال التجربة التخطيطية فى مصر) اعداد د . على على فرج ، نوفمبر ١٩٨١ .

(٢٣) وزارة التخطيط ، تطور الاقتصاد المصرى في عشر سنـــــــوات
٦٩ / ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ ، اغسطس ١٩٨١ .

ثانيا : باللغة الانجليزية :

(١) DRIPC , Input - output Table For 1979. in Economy wide Modelling and SAM Undapting, Joint Cairo univ. and world Bank Research Project, Working Paper No. 6 , 1982

(٢) Eleish,G , The Input- Output Model in a Developing Economy Egypt, in Barna, T, (ed), Structural interdependence and Economic Development, Macmillan, London,1963.

(٣) Eckaus, Mohie Eldin and others, Multisectoral General Equilibrium Model for Egypt,MIT_working Peper No,

(٤) Osman,O.M, An Application of the GEM to Test Policy Alternatives, in Hansen & Radwan, Employment and Equity,

(٥) Taylor,L., Macro Models for Developing Countries, McGraw Hill, N.Y,1979.

مطابع مؤسسة التخطيط القومي

القاهرة